بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا — لقاه الله ما يليق بإحسانه — وفى صدره كلام لأبى عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجانى . 5

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصلى على نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتى للعلوم الحِكْمية ، ورغبتى فى اقتباس المعارف الحقيقية ، دعتانى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقَر الشيخ الرئيس أبى على — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلىّ من خبره ، 10 وعُرِض علىّ من كلامه ، يقتضى الميلَ إليه عن سائر من يُذْكر بهذه الصناعة ، ويعتزى الى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ، وهو حَدَثٌ لم يَسْتَوِ به الشباب ، ولا أربى على العِقْدين من العمر ، وأنه كثير التصانيف ، إلا أنه قليل الضنِّ بها ، والرغبةِ فى ضبط نسخها . فحقَّت رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف 15 وأهتم بالضبط . فيمّمته وهو بجرجان ، وسِنُّه قريب من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد بُلِيَ

---

(٢) وما ... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يسر وأعن عا ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن || أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه ... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه || على : + نبيه م ، ى (٤ — ٦) هذا ... الجوزجانى : ساقطة من عا || كلام الجوزجانى كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ الرئيس أبى : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقاه الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛ رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د ا (٩) الحقيقية : الإلهية ه || دعتانى : دعتنى عا (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ى ؛ رحمة الله عليه هامش س ؛ رحمه الله ع ، عا ؛ أحسن الله إليه م || إذ : إذا م (١٣) يستو : يستبق د ، ع || العقدين : عقدين ب ، س ، ع ، عا ، ه (١٤) نسخها : صحتها د ا || فحقت : فحققت : ب ، ع ، م (١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف فى عمله ، وقد شَغَل ذلك أوقاتَه ، فلا أنتهز إلا الفرص
الخفاف ، واستمليته فيها شيئا من المنطق والطبيعيات . وإذا دعوتُه إلى
التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من
الكتب فى بلاده ، وقد كان بلغنى تفرُّقها وتشتتها ، وضنٌّ من يملك نسخةً منها
٥ بها . وأمَّا هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته
أن يُحَرِّر من الدستور ، أو يُخْرِج من السواد ، وإنما يملى أو يكتب النسخة
ويعطيها ملتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبَه الغوائلُ ،
فبقيتُ معه عدة سنين أنتقِلُ فيها من جرجان إلى الرَّىِّ ، ومن الرىّ إلى همذان .
وشُغِل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرةً علينا ، وضياعا
١٠ لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا فى تحصيل تصانيفه الفائتة ، فالتمسنا
منه إعادتَها ، فقال : أما الاشتغالُ بالألفاظ وشرحها فأمرٌ لا يسعه وقتى ، ولا تنشط
له نفسى ، فإن قنعتم بما يتيسّر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب
الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء
بالطبيعيات ؛ فشرع فى ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه
١٥ بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واخْتُرِم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم فى تلك
الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أنّ الاحتياط له ، فيما استحبه
من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادفتُ
منه خلوة وفراغا اغتنمته ، وأخذته بتتميم كتاب الشفاء ؛ وأقبل هو بنفسه على
٢٠ تصنيفه إقبالا بجدٍّ ، وفرغ من الطبيعيات والإلهيات ــ خلا كتابَىْ الحيوان

---

(١) وقد : قد ب ، س ، عا || أنتهز : + منه س (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، عا ، م ، ن ، ى (٦) وإنما : إنما عا (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه س ، ع ؛ + قدس الله روحه ورضى عنه عا ، هـ (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : تيسر ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخينا هـ (١٦) الملك : + رحمه الله س ، عا ، هـ (١٧) أنّ : ساقطة من ب ، س .

والنبات — فى مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع فى المنطق ، وكتَبَ الخُطْبَةَ وما يتصل بها .

ثم إنَّ أعيان تلك الدولة نَقِموا عليه استتاره ، واستنكروا عزمَه فى المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لممالأة جَنْبَةٍ معادية ، وحَرَص بعضُ خُلَّص خَدَمه على توريطه فى مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا ممن سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاش ، لو كانوا للمعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستُوثق منه بإيداعه قلعة فَرْدَجَان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأُفْرِج عنه ، وسِيم معاودَة الوزارة فاعتذر ، واستَمْهَل فعُذِر .

وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأَصْبَهان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمِلَها على سبيل الاختصار فى سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى فى أكثر كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنُّه حينئذ أربعين .

---

(١) وإنما : إنما عا (٢) يتصل : يتعلق ع (٤) جنبة : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ى ؛ فردوجان : س، م (١٠) وهناك : وهنالك عا || أن حاذاها : إنجازها د ؛ اتخاذها م (١٢) بأصبهان : بأصفهان ب ، س ، ع ، ى (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطاطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، ه (١٧) أربعين : + سنة س ، ه .

وغرضي فى اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب فى إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفى اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلٰهيات ، وأن يُتَعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلٰهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يملى عليه قلبه المشغول بما منى به فقط . ٥

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجده فى جملة كتب السالفين ؛ والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبى على الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

---

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، ه (٣) تصنيفه : تصنيف س ، ه || صنفه : صنف ه
(٤) من كتب : فى عا (٥) وإنما : إنما عا (٧) الخير : الخيرة س ، ه ، ى
(٨) ومن ها هنا : وهذا ، هامش س ، عا ، ه || وكلام : من كلام س ، م ، ى ||
أبى على الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨ — ٩) أحسن الله إليه : رضى الله عنه ب ، س || أبى ... إليه : ؛ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ؛ الشيخ الرئيس حجة الحق أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا أنار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف ابن عبد اللطيف الحسنى سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا فى الأصل . ه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى فى المنطق وهى تسعة فنون

---

(١) البسملة ساقطة من ع ، م؛ + رب أعن ى (٢) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن

(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) و بعد : ومعب ، ع ، عا ، م ، ه ، ى

(٢١) الخاصة : الخاصية م .

المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى وهى فى علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

قال الشيخ الرئيس أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه : ٥

و بعد حمد الله، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين، فإنَّ غَرَضَنا فى هـذا الكتاب الذى نرجو أن يُمْهِلَنا الزمان إلى ختمه ، و يصحَبَنا التوفيق من الله فى نَظْمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول فى العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيـه زمانا طويلا ، حتى ١٠ استقام آخره على جملةٍ اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشى الأهواء . وتحريت أَنْ أُودِعَه أكثرَ الصناعة ، وأن أشير فى كل موضعٍ إلى موقع الشبهة ، وأحلَّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأوردَ الفروعَ مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بمـا نُبَصِّره، وتَحَقَّقَ ما نُصَوِّره ، أو ما عزب عن ذكرى ولم يَلُح لفكرى . واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبـة التكرار ١٥ أصلا، إلا ما يقع خطأً أوسهواً ، وتنكبت التطويل فى مناقضة مذاهب جلية البطلان أومكفية الشغل بمـا نقرره من الأصول،ونعرفه من القوانين. ولا يوجد

---

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا ه (٥) الشيخ الرئيس أبو على : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ى (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، عا ، ن ؛ الحكمية دا ، ه (١٠) المجتهد : المجتهدة عا || فيه : فيها م ، ى (١١) آخره : أمره ه (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ى (١٥) لفكرى : فى فكرى عا || ومجانبة : تجانبت د (١٦) خطأ : غلطا عا ، ن ، ه ، ى .

فى كتب القدماء شئ يعتد به إلا وقد ضمّناه كتابنا هذا ؛ فإنْ لم يوجد فى الموضع
الجارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ فى موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ
إلى ذلك مما أدركتُه بفكرى ، وحصلتُه بنظرى ، وخصوصا فى علم الطبيعة
وما بعدها ، وفى علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، و إنما
هى للصناعة الحِكْمِية ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبت إيرادَ شيءٍ من ذلك ،
و إضاعةَ الزمان به ، وأخّرتُهُ إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق"، يتم مع
عمرى ، و يُؤَرَّخُ بما يفرغ منه فى كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ،
١٠ وكتفريع الأصول فيه ، و بسط المُوجز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفةَ على ما هى فى الطبع ،
وعلى ما يوجبه الرأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ،
ولا يُتَّقَى فيه مِنْ شَقِّ عصاهم ما يُتَّقَى فى غيره، وهو كتابى فى "الفلسفة المشرقية".

وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشدُّ مع الشركاء من المشّائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذى لا مَجْمَجَةَ فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد
الحق على طريق فيه ترضٍّ مّا إلى الشركاء و بسْطٌ كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له
استُغْنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

---

(١) فى : من ى || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته د ا ، عا (٣) مما : ما د ، د ا ، عا
(٤) المنطق : + لان أحب م ، ن ، هامش ى (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة :
الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كما ى || هى : + عليه ن ، ه
(١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة بخ ، س ، ه ؛ وفى هامش س : الفلسفة
(١٥) مجمجة : محجمة م ؛ محجة ن [مجمج الكتاب خلطه وأفسده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذىَ به ترتيبَ
كتب صاحب المنطق ، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو
عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعى ، فلم يتفق لى فى أكثر الأشياء
محاذاة تصنيف المُؤْتَمِّ به فى هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت
كتاب الأسْطُقسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحلّلْتُ فيه الشُّبَه واقتصرت ٥
عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطى فى الهيئة يتضمن مع الاختصار
بيانا وتفهيما ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَرَاغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم
حتى تَتِمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية .
ثم تلوتُه باختصار لطيف لكتاب المدخل فى الحساب . ثم ختمت صناعة
الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذى انكشف لى ، مع بحث طويل ، ونظر ١٠
دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة
على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جُمَلٍ من علم الأخلاق والسياسات ،
إلى أن أصنِّف فيها كتابا جامعا مُفْرَدا .

وهذا الكتاب ، وإنْ كان صغيرَ الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت
متأمِّلَه ومتدبرَه أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب ١٥
أخرى ؛ وأول الجمل التى فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع فى علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارةً
موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على جُمَلٍ من الأغراض .

---

(١) بالمنطق : بالميزان هـ (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف هـ
(٧) وتفهيما : وتفهما د ؛ وتعليما ن || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ى (٨) بين : من م ،
ن ، هـ ، ى (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع د ا (١٦) التى : الذى عا
(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير هـ

[الفصل الثانى]

(ب) فصل فى التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ فى الفلسفة أنْ يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كلِّها على قدر
ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودةُ إما أشياء موجودةٌ ليس وجودُها
٥ باختيارنا وفِعْلِنا ، و إما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التى
من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التى من القسم الثانى
تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ،
والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم
ما يُعْمَل به فَتَعْمَل . فالنظريةُ غايتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايتُها
١٠ معرفة رأى هو فى عمل ؛ فالنظرية أوْلى بأن تُنْسب إلى الرأى .

والأشياء الموجودةُ فى الأعيان التى ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هى بالقسمة
الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التى تخالط الحركة ، والثانى الأمورُ التى لا تخالط
الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمور التى تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن
تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ،
١٥ وما شابه ذلك ، و إما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التى
لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنّها إمّا أَنْ تكون ،

---

(٢) والمنطق : وفى المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة ه (٤) الإنسان : للإنسان
س || الموجودة : + فى الأعيان ع || موجودة : + فى الأعيان عا ، ن ، ه ، ى (٥) و إما ...
وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة ه (٧) فلسفة : حكمة ه ؛ ساقطة من د ،
دا ، م || والفلسفة : والحكمة ه (٨) والفلسفة : والحكمة ه (٩) فالنظرية : والنظرية
د ، عا ، م ، ى (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيار منا وفعلى
(١٣) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور دا || ضربين : قسمين بخ ، س ، ع ،
عا ، ه ، ى || فإنها : ساقطة من ن ، ه (١٤) يجوز : + عليها ه (١٥) فالموجودات :
والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، عا ، ن

لا فى القِوام ولا فى الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة
الإنسانية والفَرَسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك فى الوهم دون القِوام ،
مثل التربيع ، فإنه لا يُحْوِج تصورُه إلى أن يُخَص بنوع مادة ، أو يُلْتَفَت إلى حال
حركة . وأما الأمور التى يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهى
مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلِّية . فتكون الأمور التى يصح عليها ٥
أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، وإما ألا تكون صحتُها
صحةَ الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ،
والعلية ، والعدد الذى هو الكثرة . وهذه فإما أنْ يُنْظَرَ إليها من حيث هى هى ،
فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هى مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر
الذى يكون فى الأشياء ، لا من حيث هى فى مادة ، إذْ هى ، من حيث هى هى ، ١٠
لا فى مادة ؛ وإمَّا أن يُنْظر إليها من حيث عَرَض لها عرضٌ لا يكون فى الوجود
إلا فى المادة . وهذا على قسمين : إمَّا أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه
أن يكون إلا مع نسبةٍ إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر فى الواحد ، من
حيث هو نارٌ أو هواء ، وفى الكثير ، من حيث هو أُسْطُقسات ، وفى العلة ، من حيث
هى مثلا حرارة أو برودة ، وفى الجوهر العقلى ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ ١٥
حركةِ بدنٍ ، وإنْ كان يجوز مفارقته بذاته . وإمّا أنْ يكون ذلك العرض —
وإنْ كان لا يَعْرِض إلا مع نسبةٍ إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّمُ
أحوالُه وتُسْتَبانُ من غير نظرٍ فى المادة المعيَّنة والحركة النظرَ المذكورَ ، مثل
الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال
التى تَلْحَق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو فى أوهام الناس ، أو فى موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أى فى الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س (٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ى (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل عا || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ى (١٠) الذى : التى هـ ، ى (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ى (١٤) نار أو هواء : نار وهواء ع ، ى (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : نسباته م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجردا مّا حتى لا يُحْتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إمّا أنْ تتناول إذن اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى فى الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بمواد مخصوصةِ الأنواع ، وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ
٥ الموجودات ، من حيث هى مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وإمّا أَنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعى . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفةُ طبيعةِ العددِ ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلٰهى . وإذْ الموجودات فى الطبع
١٠ على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هى هذه .

وأمّا الفلسفةُ العملية : فإمّا أَنْ تتعلق بتعليم الآراء التى تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية ، وتُعْرَف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلّقُ بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية ، وتُعْرف بتدبير المنزل ؛ وإمّا أَنْ يكون ذلك التعلق بما تنتظم به حال الشخص الواحد فى زكاء نفسه ،
١٥ ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما تُحَقَّقُ صحة جملته بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيلُه وتقديره بالشريعة الإلٰهية .

والغاية فى الفلسفة النظرية معرفةُ الحقّ ، والغاية فى الفلسفة العملية معرفةُ الخير .

---

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، هـ ؛ (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعين م (٣) فأصناف : وأصناف م ، ن ، ى (٣ — ٤) فى ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجودا ى ، هامش عا (٤ — ٥) مخصوصة ... هى : ساقطة من م (٥) هى : ساقطة من هـ (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذا ى ؛ فإذا ع ؛ فإذ هـ (١٢) العامية : العامة ع ، عا ، ى (١٣) الخاصية : الخاصة ع ، ى (١٥) صحة : ساقطة من ن || جملته : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

وماهيات الأشياء قد تكون فى أعيان الأشياء ، وقد تكون فى التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هى تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هى كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع ٥
والحَمْل ، ومثل الكلية والجزئية فى الحمل ، والذاتية والعرضية فى الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس فى الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشئ مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك .
وإذا أردنا أن نتفكر فى الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نُدْخِلها فى التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التى تكون فى التصور ، فنحتاج ١٠
ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوالَ التى لها فى التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أَنْ نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لامحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه .
والحال والعارض الذى يَعْرِض لها حتى ننتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها فى التصور ، وإن كان مالها فى ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥
فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هى ، وكيف هى ، وكيف تُعتبر فى هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا فى الأمور ، من حيث هى موجودة أحدَ نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع فى إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فَمَنْ تكونُ الفلسفةُ عنده متناوِلةً للبحث

---

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣—٤) وما يلحقها ... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤ — ٥) واعتبار ... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ى
(٧) الخارجة : الخارجية ن ، ه ، ى (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولاقياسا : وقياسا س
(٩) ونعلمها : ونعملها د ؛ فنعلمها ى (١٠) فى : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال ه
(١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الغرض عا
(١٦) وكيف هى : ساقطة من ى (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ى
(١٨) الوجودين : الموجودين ى (١٩) الوجودين : الموجودين ى

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ،
فلا يكون هـذا العلمُ عنده جزأ من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ،
فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومَنْ تكون الفلسفةُ عنده متناولةً لكل بحث نظرى ،
ومِنْ كل وجه ، يكون أيضا هـذا عنده جزأ من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء
٥ الفلسفة . وسنزيد هذا شرحا فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول:
أما من الباطل ، فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منهما يعنِى
بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس
ممـا يُجدى نفعا .

١٠ وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور
المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث
كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

١٥ لمـا كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح
ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به
واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قايلى المعونة على

---

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلأنه : فإنه د ، ن ، ى
(٨) فإن : فلأن ع || بأمثال : بمثل م ، ى (٩) نفعا : شيئا عا (١١ — ١٢) من حيث
كذلك : من حيث هى كذلك س ، ع : من حيث هى ذلك ى ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الغريزية هـ .

ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكْسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولا فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها فى أنفسها ، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت فى الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكما أن الشئ يُعْلَم من وجهين : أحدهما أن يُتَصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطِق به ، تمثل معناه فى الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقَفْتَ على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنتَ تصورته . والثانى أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلًا : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدَّقْتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكنك لم تصدق به بَعْد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور فى مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث فى الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل فى الذهن نسبةُ هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثانى من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كلٍّ واحد منهما

(١ – ٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ى ؛ ما به يكتسب هامش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ى
(٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د
(١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكنك : لكنك م
(١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : معه ه || مثل : ساقطة من ه
(١٥) منه : منهما عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، و بهيئةٍ وصفةٍ تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فهاهنا شئ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصوُّرَه ، وشئٌ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصديقَه . ولم تجر العادة بأن يُفْرض للمعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسمٌ جامع ، أو لم
٥ يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسما ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسما ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولا معلوما ، ثم يُعْلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

١٠ فغاية علم المنطق أن يفيد الذهنَ معرفةَ هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول المُوقِعُ للتصور ، حتى يكون مُعَرِّفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالا عليه ، وإنْ لم يُتَوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسدا ، مُخَيِّلا أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولمَ يكون كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضا أن يعرف الإنسان أنه
١٥ كيف يكون القول الموقع للتصديق ، حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظَن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلا فاسدا ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلُ نفسٍ وقناعة من غير تصديق جَزْم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤَثِّرَ فى النفس ما يؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى عا ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلا : مخلا م (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ى (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به عا ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع
تصديقا ، بل من حيث يخيّل ، فكثير من الخيالات يفعل فى هذا الباب فعل
التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرَّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع
تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ،
وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد ٥
فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يُتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه
الصناعة هى المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن ينبعث فى غريزته حدٌّ مُوقِعٌ للتصور ، وحجّةٌ موقعة
للتصديق ، إلا أنّ ذلك يكون شيئا غيرَ صناعى ، ولا يُؤْمَن غلطه فى غيره ؛ فإنه
لو كانت الغريزة والقريحة فى ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما فى كثير من ١٠
الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض فى المذاهب ما عرض ،
ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛
بل الفطرة الإنسانية غير كافية فى ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية
فى كثير من الأعمال الأخر ، وإنْ كان يقع له فى بعضها إصابةٌ كَرَمْيةٍ من
غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذى للإنسان أن يحصل ١٥
له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب
عنها ويقع العدول عن استعمالها فى كثير من الأحوال ، لا أنّ الصناعة
فى نفسها غير ضابطة ، وغير صادّةٍ عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور :
أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها ؛ والثانى أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للعسل : فى العسل ى (٤) تنفر : + الطبيعة دا
(٥) الفصول : + التى ع | ولم : ولمه م (٦) فيها : منها عا (١٠) فى ذلك :
ساقطة من هـ || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ى (١٥) أيضا :
ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لا أن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه :
+ قد ع ، عا ، هـ ، ى (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى
د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثانى أن : والثانى أنه عا ، ن ، د ؛
والثانى أن قد ن

قد استوفاها ، لكنه فى بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث
أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن
كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحبَ الصناعة واستعملها ، لم يكن
ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال
٥ صناعته مرارا كثيرة تمكّن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن
صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛
إلا أن يكون متناهيا فى البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو فى مهمات
صناعته التى تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو فى نوافلها . وللإنسان فى معتقداته
أمور مهمة جدا ، وأمور تليها فى الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له
١٠ أن يجتهد فى تأكيد الأمر فى تلك المهمات بمراجعات عَرْضِ عمله على قانونه .
والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيلَ حساب
واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة فى عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها فى استكمال الإنسان الذى لم يؤيد بخاصية تكفيه
الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الرويّة الباطنة التى تسمى النطق الداخلى ،
١٥ كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التى تسمى النطق الخارجى ، وكنسبة العَرُوض
إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا فى قرض الشعر ، بل الذوق
السليم يغنى عنه ، والنحو العربى قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه
الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والرويّة ، إلا أن يكون
إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروّين نسبة البدوى الى المتعربين .

(٢ — ٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ى (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد س || مرارا : + كثيرا ع ، ى (٨) نوافلها : نوافله د ، دا ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان عا (١٣) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل فى موضوع المنطق

ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإنَّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا فى إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مدخلٌ فى إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشئ فى حالتى عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه فى ذاته ، أو فى حاله ، لم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ و إذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك كما سيتضح لك فى موضعه ،وذلك فى قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو فى أكثر الأمر ناقص ردىء ؛ بل الموقع للتصور فى أكثر الأشياء معان مؤلفة ؛ وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففى كل تأليف أشياء واحدة . والواحد فى كل مركب هو الذى يسمى بسيطا ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .

والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هى مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، و إما أن يكون علما بها ، من حيث

---

(٣) شىء : لشىء عا

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذن س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شىء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببسائطه : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى

هى طبائع وأمور يعرض لهـا ذلك المعنى . ومثال هذا أنَّ البيت الذى يؤلف
من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن
والطين ؛ لكنَّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببهـا تصلح للبيت وللتأليف ،
وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أنَّ الخشب هـو من جوهرٍ فيه نفس
٥ نباتية ، وأنَّ طبيعته حارةٌ أو باردة ، أو أنَّ قياسَه من الموجودات قياسُ كذا ،
فهذا لا يحتاج إليه بانى البيت أنْ يعلمه ؛ وأما أنَّ الخشبَ صلبٌ ورخو، وصحيح
ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه ممـا يحتاج بانى البيت إلى أن يعلمه . وكذلك
صناعة المنطق فإنهـا ليست تنظر فى مفردات هـذه الأمور ، من حيث
هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا
١٠ فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات
وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك ممـا إنمـا يعرض لهذه المعانى من
جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من
حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو
١٥ أمكن أن يُتَعلم المنطقُ بفكرة ساذجة، إنمـا تُلحظ فيها المعانى وحدها، لكان ذلك
كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحـاور فيه على ما فى نفسه بحيـلة أخرى ، لكان
يغنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لمـا كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ،
وخصوصا ومن المتعـذر على الروية أن ترتب المعـانى من غير أن تتخيل معها
ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاةً من الإنسان ذهنَه بألفاظ متخيلة ،
٢٠ لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

---

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وللتأليف : والتأليف ن ، هـ ، ى
(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) بانى البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، هـ ، ى (٨) فإنها ليست : ليس هـ ||
من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : ومصنوعات د
(١٥) تلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعانى حتى يصير لهـا أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا فى أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنَّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا.

وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير فى قول من يقول إنَّ المنطق موضوعُهُ ٥ النظر فى الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنَّ المنطق إنما صناعته أنْ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ؛ بل يجب أن يتصور أنّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد فى هذا مَنْ تبلد ، وتشوَّش مَنْ تشوش ، بسبب أنهم لم يحصِّلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذْ وجدوا الموجود على نحوين : ١٠ وجود الأشياء من خارج ، ووجودها فى الذهن ؛ فجعلوا النظرَ فى الوجود الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية، والنظرَ فى الوجود الذى فى الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فيعلموا أنَّ الأمور التى فى الذهن إمَّا أمورٌ تُصُوِّرت فى الذهن مستفادة من خارج ، وإمَّا أمورٌ تَعْرِضُ لهـا ، من حيث هى فى الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون ١٥ معرفة هذين الأمرين لصناعةٍ ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأمّا أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثانى ؛ وأمّا أى عارض يعرض، فهو أنه يصير موصلا إلى أنْ تحصل فى النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : فى ن (٦) وإن : فإن د
(٨) يتصور أنّ : يتصور د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ه || فى هذا : ساقطة من س
(١٠) إذ : إذاب ، س ، ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ، ه || ووجودها : ووجود لها م ، ن ، ه (١٢) والنظر ... فى الذهن : والنظر من حيث هى فى الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م
(١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهى علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا فى ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهةُ التى بها هى موضوعه، تتعتعوا وتبلدوا، وأنت ستعلم بعد هذا، بوجهٍ أشد شرحا، أنّ لكل صناعة نظريةٍ موضوعا، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنّ النظرَ فى ذات الموضوع قد يكون فى صناعة ، والنظرَ فى عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(ﻫ) فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلى والجزئى ، والذاتى والعرضى ، والذى يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال

و إذ لا بد لنا فى التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنَّ اللفظَ إمّا مفرد و إما مركب . والمركب هو الذى قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات، مثل قولنا : الإنسان وكاتب، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة فى اللفظ، ليس كما نقول:

(١ — ٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصيل عا || أو ما يعاوق : أى ما نعا يعوق فى هامش ب || أو ما : أو مانعا ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د
(١٠) الذاتى : ساقطة من س (١٢) و إذ لا بد لنا : إذا بدلنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فيُظَن أنّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى، و إما على بعض منه،
لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك
الدلالة .

وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به
دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنّ "الإن" و "السان" لا يدلان على ٥
جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفت فى هذه
الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع، إذا كان لا يدل جزء منه
على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد
للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود
فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها ١٠
على شىء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن
يزاد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شىء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء
الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن
هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو ، وأنَّ هذه الزيادة غيرُ محتاج إليها للتتميم
بل للتفهيم . وذلك أنّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ ١٥
حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة اللافظ ؛ فكما أن اللافظ يطلقه
دالًا على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالته ، ثم يطلقه
دالا على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالته . كذلك إذا
أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

---

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ى (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ
ع ، م ، ى || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شىء : + أصلا ن
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
(١٦) يجاوزه : يتجاوزه ع ، ى || أن اللافظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :
كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنَّ الحرفَ والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير
من المنطقيين : لفظا ، أو يشتمل على دلالة . و إذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم
باللفظ المفـرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد
أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح
٥ على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبتة دالا على شئ — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم
إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهى مقارنة إرادة القائل دلالة به .
و بالجملة فإنه إنْ دلَّ ، فإنمـا يدل ، لا حين ما يكون جزءًا من اللفظ المفرد ،
بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبتة .

واللفظ إما مفرد و إما مركب ، وقـد عُلِم أنَّ النظر فى المفرد قبل النظر
١٠ فى المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع
فى الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل
واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛
فإنَّ له معنى فى النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخـالد على وجه
واحد ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدةٍ
١٥ مثلثاتٍ ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منهـا يدل على معنى لا يمنع
تصوره فى الذهن من اشتراك كثرة فيه ، و إن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة
المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسببٍ خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس .
و إما أن يكون معنـاه بحيث يمتنع فى الذهن إيقـاع الشركة فيه ، أعنى

---

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (٧) لا : سـاقطة فى د
(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا
(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ى || كل : + واحد
ع ، ى || منهـا : منهما ن || يمنع : يمتنع س ، ع ، م ، ى
(١٧) أو : و إن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، عا ، ى

فى المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنّ لفظ زيد ، وإنْ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع فى الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبتة ذاته، بل صفة من صفاته المشترك فيها . وهذا ٥ القسم ، وإن لم تمتنع الشركة فى مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد فى المعنى الواحد من المدلول به عليه شركةٌ . فالقسم الأول يسمى كليا ، والثانى يسمى جزئيا . وأنت تعلم أنّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعانى ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذى المفهوم منه فى النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت ١٠ منطقى — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود فى ذوات الأمور التى جعلت لها شركة فيه ؛ و بالجملة وجود مفارق وخارج غير الذى فى ذهنك أو كيف حصوله فى الذهن ؛ فإنّ النظر فى هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمتَ أنّ اللفظ إمّا أنْ يكون مفردا، وإما أنْ يكون مؤلفا ؛ وأنّ المفرد إما أنْ يكون كليا ، و إما أن يكون جزئيا . ١٥ وقد علمتَ أنّا أوجبنا تأخيرَ النظر فى المركب .

واعلم أيضا أنّا لانشتغل بالنظر فى الألفاظ الجزئية ومعانيها، فإنها غير متناهية فتحصر، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هى جزئية —

---

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، عا ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئيا : جزئيا م

(٨) من : فى د ، عا ، م (١٠) تمتنع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، عا ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالا حِكْميا ، أو يبلغنا غاية حِكْمية ، كما تعلم هذا فى موضع العلم به ، بل الذى يهمنا النظر فى مثله ، هو معرفة اللفظ الكلى .

وأنت تعلم أنَّ اللفظ الكلى إنما يصير كليا ، بأنَّ له نسبةً ما ، إمّا بالوجود ، وإمّا بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإنْ اتفق أَن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحْمل حَمْلَ المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا ها هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

١٠ فلنذكر أقسامَ الكلى الذى إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطيها الاسم والحد ، لكنه قد تضطرنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق فى قسمة هذه الألفاظ فى أول الأمر ، بل نعود إليه ثانيا .

فنقول : إنّ لكل شىء ماهيةً هو بها ما هو ، وهى حقيقته ، بل هى ذاته . وذات كل شىء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشىء واحدة . وقلما تجد لهذا من ١٥ الظاهرات مثالا ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحدا ليس

---

(١) يفيدنا : يفيد ن || حكمية : ساقطة من عا
(٢) بل : ساقطة من م || النظر فى مثله : ساقطة من م || فى مثله : فيه د ، ه
(٣) بأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ى (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطأة : وبالمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : + فى مثله ع ، ى || حمل : حدب ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || المحمول : + فى مثله : د ، دا ، ن ، ه
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ى (١٣) هى : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشىء واحدة : الشىء م ؛ كشىء ع || لهذا : لها ع ، ى (١٦) وربما : وإنما س

بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرا ، و يكون له امتداد فى أبعاد تفرض فيه طولا وعرضا وعمقا ،وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتذى بها ويحس و يتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، و يتعلم صناعات و يعلمها — إن لم يكن ٥ عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هى ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، و يتميز بها شخصٌ عن شخصٍ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه ١٠ أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هى بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أوصافٌ أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ١٥ ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التى ،لما التأمت، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بدٌّ من عروضه لازما ؛ فإنَّ الشيءَ إذا صار إنسانا

(١) تلتئم : لتئم م || إذا : وإذا ى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، عا ، م ، ى (٥) ويتعلم : ويعلم عا ، م || ويعلمها : ويعملها م ؛ أو يعملها ع ؛ أو يعلمها ى ؛ وفى هامش ى : يعملها
(٨) ويتميز : يتميز د ، م ، ن ؛ متميز عا || عن : من ه (٩) وذاك : وذلك م
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية عا ، م (١٤) يشترك ... الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه بخ ، تا ، م ، ى
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب فى مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمور أخرى : من الخجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشىء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ، وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية ٥ لم يكن بُدٌّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشىء ، وأن له أوصافا بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشىء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما فى وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له فى وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شىء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ ١٠ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنْ دل على الأمور التى لابد من أن تكون متقدمة فى الوجود على ذات الشىء ، حتى يكون بالتئامها يحصل ذات الشىء، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشىء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشىء بكمالها، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغى أن يقال له اللفظ الذاتى الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هى خارجة عن ١٥ الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضى ، ولمعناه معنى عرضى .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتى مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

(١) أعرض : اعترض ع (٣) أعرض : اعترض ع
(٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعدها عا ، م ، ن
(٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من س (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ى (١٤) بكمالها : بكماله ع
(١٦) فإنه : فإنها عا ، م ، ى || له : ابتداء خرم فى نسخة ع لغاية ص ٥٤ سطر ٣ || لمعناه : لمعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإنّ قولنا : لفظ ذاتى ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ،ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا إلى ذات الشيء ،إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أنْ يظن أنَّ لفظ الذاتى إنما الأوْلى به أن يشتمل على المعانى التى تقوِّم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا ، فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتيا للإنسان ، بما هو إنسان، بل لشخصٍ شخصٍ ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضا ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التى بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجرى مجراها ذاتيا لشخصٍ شخصٍ فقط ، بل الأمور العرضية أيضا ، مثل لونه ، وكونه قصيرا ، وكونه ابن فلان ، وما يجرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتى للشخص ، إلا ما لهذه .

فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتى مشتملا على المقول فى جواب ماهو؛ ١٥ لكن قولنا ذاتى، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبى، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأنَّ اللفظ الكلى ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التى تعرض لمعناه نسبةٌ يجب، إذا تُوُهمت غير موجودة، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجودا، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتى : + أى ن || على لفظ : على أن س
(٤) ولا : فلا : م ، ن ، ه (٦) للإنسان : ساقطة من ى
(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تسند عا (١١) مجراها : مجراهما د
(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س
(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ى

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع
هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان
هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتى . فإنْ لم يكن
هكذا — وكان يصح فى الوجود أو فى التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع
٥ رفعه ، أو كان لا يصح فى الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح
ذلك فى الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا فى نفسه ،
حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضى . فأما المرتفع فى الوجود
فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ،
وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع
١٠ فى الوهم دون الوجود فكسواد الحبشى . وأما الذى لا يرتفع ، ولا يرفع
رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه
ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان فى الوجود ؛ فإنْ تُوُهِم
مرفوعا ، فإنَّ الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أنَّ رفع الأعراض بالطبع
لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن
١٥ تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ،
بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ،
وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإنّ النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع
الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفعَ الشخص ، بل منها

---

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ى .
(٨) يسرع : يسوغ س || فإنه : + نما د ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، ه
(١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن ه (١٧) والإنسان : + أيضا
عا ، ن ، ه ، ى (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبتة . و إذا كان الأمر على هـذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال على المـاهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على المـاهية ، ومنه ذاتى لا يدل على المـاهية ، ومنه عرضى . ٥

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التميز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتىَّ مقوِّمٌ والعرضىَّ غيرُ مقوِّم ، ثم لم يُحَصَّل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مُقَوِّما ، أو غير مقوِّم . وقيل أيضا : إنَّ الذاتى لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشىء ، والعرضىَّ يصح توهمه مرفوعا ١٠ مع بقاء الشىء . فيجب أَنْ نُحَصِّل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إنَّ الذاتى هو المقوِّم ، فإنمـا يتناول ما كان من الذاتيات غيرَ دالٍ على المـاهية ، فإنَّ المقوِّم مقوِّم لغيره . وقد علمتَ ما يعرض من هـذا ، اللهم إلا أن يَعْنوا بالمقوِّم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ماعنينا بالذاتى ، فيكونوا إنمـا أتوا باسم مرادف صُرِف عن الاستعمال الأول ، ١٥ ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، و يكون الخطب فى المقـوِّم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

---

(١) ومنها : ومنه عا || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعهما ى (٢) و إذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل س (٩) أوغير : وغيرى (١٠ — ١١) الشىء ... الشىء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، د ا ، عا || عنينا : يعنى م ؛ يقينا د (١٦) المعنى : معنى س || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع فى التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك سالفا : أنّ المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تَلْزمه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلا . فأمّا جميع الأوصاف التى يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته، فلن يحصل معقولا

٥ مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أنّ للأشياء ماهيات ، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة فى الأعيان ، وقد تكون موجودة فى الأوهام ؛ وأنّ الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل واحد من الوجودين لا يَثْبُتُ إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأنَّ كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك

١٠ الوجود ، ويجوز أن لا تكون له فى الوجود الآخر. وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولا ، ثم تلزمها هى ، فإنَّ الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة - من حيث هى ماهية — لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا

١٥ لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذن إذا حصلت معقولة ، حصلت وقد حصل ما تتقوم به فى العقل معها على الجهة التى تتقوم به ؛ فإذا كان ذلك حاصلا فى العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها عنه ، حتى تثبتَ الماهية فى الذهن ، مع رفعها فى الذهن بالفعل . ولست أعنى

٢٠ بحصولها فى العقل خطورَها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال ، بل أعنى أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هى

(٢) سالفا : + من م ، ى (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
(٩) بالماهية : الماهية ى (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
(١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها فى الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ى
(٢٠ — ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ى (٢١) أنها : أنه عا

مقوِّمة له بالبال ، حتى تكون هذه مُخْطَرَةً بالبال ، وذلك مُخْطَرًا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصورَ الماهية فى الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التى نسميها ذاتية للمعانى المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشىء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية فى الذهن دون تقدم تصورها . ٥

وأما سائر العوارض ، فإذْ ليست مما يتقدم تصورُها فى الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هى مع تصور الماهية ، بل هى توابع ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ؛ وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمتَ أنّى لست أعنى فى هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشىء بالفعل ملحوظا إليه ، ١٠ يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تَسْلب الذى هو مقوِّم عن الذى هو مقوَّم له سلبا يصح معه وجود المقوَّم بماهيته فى الذهن من دون وجود ما يقوِّمه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة . ١٥

وأما العوارض فلا أمنع صحةَ استثباتك فى الذهن معنى الماهية ، ولا يُعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا فى كل العوارض ، فإنَّ من العوارض ما يَلْزَم الماهية لزوما أوليا بيِّنا ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون ٢٠ المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

(٤) للشىء : الشىء م (٧) بل هى : بل عا (٨) بل مما : بل عا
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، ه (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له. وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة، فإذا لم تخطر تلك الواسطة بالبال، أمكن سلبه، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين. ولولا صحة وجود القسم الثانى لما كانت لوازم مجهولة؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما نُبَيِّن لك بعد من إثبات عارض

٥ لازم للماهية بتوسط شيء حقا. وذلك لأنَّ المتوسط، إنْ كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بَيِّن الوجود لها، ذهب الأمر إلى غير النهاية؛ وإنْ كان من المقومات، صار اللازمُ المجهولُ — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم، لا مقوماً، إذْ مقوم المقوم مقومٌ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة. فما كان من اللوازم غير بيِّن للشيء صح فى الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك

١٠ اللازم من جهةٍ، ولم يصح من جهة. أمَّا جهة الصحة فمن حيث أنَّ تصوُّرَه قد يحصل فى الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق. وأَمَّا جهة الاستحالة فَأَنْ يُتَوَهم أنه يجوز أن لو كان يحصل فى الأعيان، وقد سلب عنه فيها اللازم، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا، ولا الندب الذى لزمه فى أصل الخلقة،

١٥ فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا، ولا زاويتاه أقل من قائمتين؛ فإنّ هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه، وليس كالمذكور معه. واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للموجود.

فقد بان لك من هذا أنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودا، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا فى الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا، ومنها

٢٠ ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتى،

(٣) ولولا... مجهولة: ساقطة من م (٤) عارض: ساقطة من د، عا، م (٦) لها: له عا، م || النهاية: نهاية د، م (٨) لازما: + له د، م (١١) قد: ساقطة من د، م، ن (١٤) كان يكون: كان د، س || الندب: البدن عا (١٦) وليس... معه: ساقطة من ب، د (١٧) للموجود: للوجود ن (١٩) لا: له عا، ن || الوجود: + كسواد الحبشى فإنه لا يلزم إنسانية لا فى الذهن ولا فى الوجود ن || ومنها... مطلقا: ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإنّ الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحَصِّلْ معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين . ٥

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

إنّ الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشتركٍ كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإنّا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .

أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأنّ الدال على ماهية الشىء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشىء هو ما هو . والشىء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والتى تخص أيضا ؛ فإنّ الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل ١٥ الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شىء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشىء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشىء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م (٨) فيه : ساقطة من ى (١٠) أو : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبيل ى || فإنا إذا : فإذا د (١٤) والتى : الذى ى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ تحتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو عا

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أنَّ جماعةً ممن
يرى أنَّ الذاتى والدالَّ على الماهية واحدٌ لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية
ما هو ذاتى له، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأمَّا تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف
٥ الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محمولين على الإنسان والفرس
والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور
يسمونها فصولا لأمور يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة
ما يسمونه أجناسا ، ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة
جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ،
١٠ فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية، ولايجعلون الناطق كذلك، ويجعلون الإنسان
لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإنّ الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية
الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ،
ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ،
حتى يكون، من حيث يشترك فيه، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء
١٥ أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك
فيه الكثرة جنساً أو نوعاً ، ومن حيث تتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء
لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنساً
ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوِّم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوِّمه .

---

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، عا ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا : وهذا ى (٦) وما : أوما د (٧ — ٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س || يجعلونها : يجعلونه د، ن، ه (٩) لها : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٢) الذاتية : ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، ه (١٤) فيه : فيها عا
(١٥ — ١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتى مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتى مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإنْ زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ٥ ونوعا فى كونه دالا على الماهية،وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا فى الدلالة التى للذاتى المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذى لايدل على إنية أصلا ،حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذى بكليته وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذى يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنيــة بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه ١٠ وإنْ تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بحصوله الحيوان حيوان، بل بشىء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ،بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التميز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول : إنّ هــذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلأنه لو كان كذلك لكان ١٥ إذا أخذنا أعم المعانى كالجوهر ، وقرنّا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقى إلا الواحد . وإنْ تكلفوا ٢٠

---

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ى
(١١) ذلك : دالا ى (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلأنه : فإنه م
(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التى فى الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل
ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أنْ يكون مشتملا على كمال
الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدى إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه
اللفظة عن الموضوع فى اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإنّا سنوضح من بعد أنّ استعمال
٥ هذه اللفظة على ما هى عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمرارٍ فى الوجوه التى
يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإنّ ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أنّ الحسّاس
أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ،
وأنّ المعانى العامة فيه ، ككون الجسم أو الشىء ذا قوة أو صورة أو كيفية
١٠ لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشىء ذا قوة
درّاكة للشخصّيات على سبيل كذا . ومنها أنّ الحيوان ، وإنْ كان لا يميز
بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا فى هذا الاعتبار
هذا السبيل ، ولا نظرنا هذا النظر . وذلك لأنا إنما ننظر فى الحيوان ،
من حيث هو حيوان؛ والحيوان، من حيث هو حيوان، شىء واحد؛ ومن حيث
١٥ هو ذلك الواحد لا يخلو إما أنْ يميز التميز الذى عن النبات أو لا يميز ، فإنْ لم
يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان فى أنه حيوان ، وهذا خُلْفٌ ؛
وإن ميز، فقد صدر عنه بما هو حيوان تَمَيُّز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن
جزء له ، وكان الجزء علةً أولى فى ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشىء علة
بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض،
٢٠ فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال م (٧) ذلك : + كله د ، م
، هـ || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها إنما : ساقطة
من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، هـ
(١٩) وللعلة : أو للعلة س

ثم لا أمنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال
على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى
تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أنَّ ذلك لا يكون بحسب
الوضع الأول ، ولا بحسب نقلٍ منصوصٍ عليه من المستعملين لهذه الألفاظ
فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرارات ألجأ إليها أمثال هذه المقاومات . ٥
وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ،
كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذى تدعو إليه الأنفة
من الإذعان للحق، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من
المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن] ١٠

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلي إما ذاتى وإما عرضى ،
وأنّ الذاتى للشىء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة
على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد
أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ، وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما ١٥
هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس
إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو؛
ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس
معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقيل : حيوانات ، فإنَّ لفظة
الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجملتها ، ومطلوب ٢٠

---

(١) للدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرارات :
+ قد ب ، د ا ، هـ || ألجأ : ألجأت هـ (٦) ظاهر : سا ئر س || من : عن عا (٨) من :
عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م
(١٥) دلالة : دلالته ا ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا
(١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن
(١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، ى

كنه الحقيقة التى لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنّ الوجه الأول
يكون دالا على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإنّ لفظة الإنسان تدل
أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التى لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج
عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل
٥ سالفا .

وأما الوجه الثانى فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية
الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس
إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذى لها
من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء
١٠ من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك
فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل
أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان
إلا جسما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسما ذا نفس. فنقول فى جوابه :
إن قولنا إنّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذى فهمته ، أعنى
١٥ أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنّ لفظ
المتحرك إذا دلّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ،
إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنّ لفظة
المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالتها الأساس ؛
وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل

---

(١) بالشركة : بالشرك ه || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنما م (٤) منهما
به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده عا ، ن ، ه || واحد :
+ واحد عا || منهما : منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لهما ن (١٢) أنه :
ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م
(١٨) ولفظة : أو لفظة ه .

القصد الأول ، فإنْ كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحْمل عليه معنى اللفظ ، كمعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك .
والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالته على الجسم ، فإنَّ معنى الجسم مضمنٌ فى معنى الحيوانية ضرورةً ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخولَ اندراجٍ ولا دخول مطابق .

فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَضَمُّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى ما نحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم من الحساس هو أنه شىء له حِسٌّ تَمَّ من خارج مّا ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالةُ الحساس على الجسم دلالةَ لزوم . وأما الحيوان فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

---

(٢) يشعر : شعر د ، م || شعوره : تصوره د (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٣) أوجه : وجوها ، ه (١٥) فلنرجع : + الآن ه (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن. وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة، فإنما هى على جزء فقط، وأما الكل وسائر الأجزاء، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم.

ولسنا نذهب ها هنا فى قولنا لفظ دال، إلى هذا النمط من الدلالة؛ فقد تقرر أنَّ اللفظَ الدال على الماهية ما هو وكيف هو، ومن ها هنا تزول الشبهة المذكورة. فأما اللفظ الذاتى للشىء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له، ٥ لا بسبيل شركة ولا خصوصٍ، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجهٍ، فهو إذن أخص منه، فهو صالح لتمييز بعض ما تحته عن بعض، فهو صالح للإنية؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية الشىء فهو دال على الإنية.

١٠ فإنْ قال قائل: إنَّ الذى يصلح للإنيــة هو بعينه يصلح للماهية، فإنَّ الحساس، وإنْ رَذَّلْتَ كونَه دالا على ماهيــة الإنسان والثور والفرس، بحال خصوصٍ أو شركة، فإنك لا تُرَذِّل دلالته على ماهية مشــتركة للسميع والبصــير واللامس؛ فليس يجب أنْ يكون الذاتى ينقسم إلى مقول فى جواب ما هو، ومقولٍ فى جواب أى شىء، انقساما على أن لا يدخل أحدهما ١٥ فى الآخر، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشىء دالا على الماهية، فليس بدالٍ على الإنية، بل يلزمك ما ألزمت القوم، فنقول له: أما التشكك المقدم فينحل بأن تَعْرِف أنَّا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء أخرى، بل ربما أوجبنا ذلك؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلا دالا على ماهيــة خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور، كدلالة الحيوان ٢٠ مع مشــاركة الحيوان الحساس فى الذاتيــة للإنسان والفرس والثور؛ فإنَّ

(١) فإنما: إنما عا، م (٢) الكل: للكل ى (٤) ما هو: ما هى ن || وكيف هو: وكيف عا (٥) له: به عا (٧) المشتركة: + له د، ن || فهو: + إذن ن، ه (٨) للإنية: للإينية ه (٩) الإنية: الإينية ب، ه (١٠) للإنية: للإينية ن، ه (١١) رذلت: أرذلت ه (١٣) فليس: وليس ى (١٤) هو: هى ن || أى شىء: + هو ى || على أن: ساقطة من ب، س؛ على أنه: ى (١٥) ولذلك: وكذلك ه || بدال: يدل د (١٧) أنا: بأنا ه || دالا: دال عا (١٩) كدلالة: دلالة عا (٢٠) الذاتية: الدلالة س

الحساس ذاتى مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتى مشترك لها ؛ إنما
تمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك فى الذاتية المشترك فيها ، يفترقان
فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأمور التى هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتى، عنينا ذاتيا لشىء ، ثم نقول : ماهية
أو غير ماهية ، فنعنى بذلك أنه كذلك لذلك الشىء لا غيره . وإذا خلينا عن هذا ٥
فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشىء ، كاللون للبياض ، قد يكون
عرضيا لشىء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منعَ قولنا : إن الذاتى لا يكون
عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشىء الذى هو
له ذاتى .

وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إنّا نعنى بالدال على الإنية ما إنما ١٠
صلوحه للإنية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالته على معنى مقوم
يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال
على الإنية عنينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حالَ قول الحيوان
على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول فى جواب ما هو أو ليس ، وكيف
يجوز أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، فتكون هذه أنواعَ الحيوان وأمورا ١٥
مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها فى جواب ما هو ؛
لأن الحيوان أتمّ دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نحمله
عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه فى حمل
الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

---

(١) لها : + فإنا بخ ، عا ، ه (٢) فنقول : ونقول عا ، ه (٤ — ٥) ماهية أو غير
ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشىء : عا (١٠) إنا : + إنما عا ، م ، ه
(١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن ||
الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ عا ، م ، ى الفقرة المبتدئة فى أول الصفحة التالية سطر
١ — ٣ ثم عادت نسخة ى فقط فأوردتها فى موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمور عا
(١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا عا ، م ، ه (١٨) عليه : ساقطة من عا ، ن ||
هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ؛ ، ه ، ى .

فإذ قد تبين هذافنقول : إنَّ الذاتى الدالَ على المـاهية يقال له : المقول فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شيء هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعْرِض لغيره كالضحاك
٥ والكاتب للإنسان ، ويُسَمَّى خاصةً ؛ وربمـا كان عارضا له ولغيره كالأبيض للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضا عاما . فيكون كل لفظ كلى ذاتى إما دالا على ماهية أعم ، ويسمى جنسا ، وإما دالا على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ، وإما دالا على إنية ويسمى فصلا . وأمّا الكلى العرضى فيكون إما خاصيا ويسمى خاصة ، وإما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما .

١٠ فكل لفظ كلى إما جنسٌ ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل جنسا لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
١٥ أيضا إنمـا هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض إنمـا هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركاتها ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

---

(١) فإذ قد تبين : فإذا تبين ن (١ — ٣) هذه الفقرة فى عا ، م ، ى فى الموضع الذى أشرنا إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أوأى : وأى : عا ، ن ، ه ، ى
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضا : + ما ن (٧) على : + كمال ب
(٨) إنية : الإنيـة || خاصيا : خاصا د ا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، ه || عرضا : ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، ه ، ى (١٣) الأمور التى : الأمر الذى د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى ى (١٤) منها : منه عا ، ن ، ه (١٥) وحده : ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه عا ، م ، ه ؛ ى
(١٨) ومبايناتها : ومقابلتها عا .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل فى الجنس

فنقـول : إنّ اللفظة التى كانت فى لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقِلت بالوضع الثانى إلى المعنى الذى يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يُسمون المعنى الذى ٥ يشترك فيه أشخاصٌ كثيرةٌ جنسًا ، مثل ولديتهم كالعَلَوِية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإنَّ مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذى تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان علىٌّ مثلا عندهم يُجْعل جنسا للعلويين ، ومصر ١٠ جنسا للمصريين ؛ وكان هـذا القسم أَوْلى عندهم بالجنسية ، لأنَّ عليا سببٌ لكون العلوية جنسا للعلويين ، ومصرَ سببٌ لكون المصرية جنسا للمصريين . و نظن أنّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه فى معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحِرَف والصناعاتِ أنفسها أجناسا للمشتركين فيها ، والشركةَ نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذى يسمى الآن عند المنطقيين ١٥ جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشـترك فيه ، ولم يكن له فى الوضع الأول اسم ، نُقِل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذى يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو .

---

(٣) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، ى ؛ فكان ن ، هـ || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) العلوية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، س ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ى || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضى الله عنه عا ، هـ (١١) القسم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) نقل له : نقل د || المتشابهة : المشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، ى || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ى || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نَشْرَع فى شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارةً خفيفة إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذى نشرح فيه حال البرهان فنقول : إن الغرضَ الأول فى التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنْ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملتئم من معان ، فلن يصلح أن يدل
٥ على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظٍ هو اسم ؛ وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احْتِيج إلى بيان آخر لايتناول ذاته فقط ، بل يتناول نِسبًا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تنبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر
١٠ على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك فى هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لاحَدَّ له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنْ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذى يُؤَلف من المعانى التى منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأن أخص الذاتيات
١٥ بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتنبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو فى ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التى تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول فى حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنْ كان الجنسُ لا اسم له ، أتى

---

(٢) ونؤخر : ونغرض س (٣) إن : ساقطة من د ، عا ، م ، ن (٤) الشيء معناه معنى : معنى الشيء معنى عا ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده ويكون هو اسمه د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى
(٦) ولا : فلا عا ، ن ، ه ، ى || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ى
(١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ى
(١١ — ١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه عا
(١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهى م (١٩) نقول : هو م .

أيضا بحده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بحده فقيل : جسم ذو نَفْس حساس، ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعانى الذاتية للشىء ، فيدل عليه إما دلالة مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإمّا دلالة تضمن ، فعلى الأجزاء . وأمَّا الرسم فإنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشىء ٥ يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشىء لا لشىء غيره ، حتى يدل عليه دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يُرَتَّب فيه أولا جنس، إما قريب وإما بعيد، ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما، مثال ذلك أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، منتصبُ القامة ، بادى البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول فى شرح اسم الجنس ١٠ هو كالجنس للشىء الذى يسمى جنسا ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ، ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة ، إلا أنَّا لما قلنا : مختلفين بالنوع فى جواب ما هو، اختص بالجنس؛ ونعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة ١٥ كل شىء فى ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شىء آخر ، خصوصا إذا كان يصح فى الذهن حَمْلُه على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لاتشترك فيه بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج فى تحقيق الجنس إلى أن يُلْتفت إلى شىء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها شىء آخر هذا القول ، كان ذلك الشى الآخر جنسا . ٢٠

(١) أيضا : ساقطة من ى (٣) فيدل : ويدل م ، ه || عليه : عليها بخ ، د ا ، ه || فيدل عليه : ساقطة من عا ، ن (٤) فعلى : مثل م (٥) وأما : فأما ى || به : فيه ه || قول : ساقطة من عا || الشئ : للشئ عا ، ن (٦) لشىء : الشىء ه (٧) يرتب : يترتبى (٨) فإن : وإن عا ، ه (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن (١٣) لا : ساقطة من عا (١٥) بالحقائق : فى الحقائق عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٦) نسبته : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين فى جواب ماهو، أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمتَ .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول فى جواب ماهو بوجه . وأما النوع، فإنه ليس، من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنْ اتفق أَنْ قيل هو بعينه هـذا القول ، فقد صار جنسا . فإنا يلزمنا أن نعلم فى الحدود التى للأشياء الداخلة فى المضاف ، أنّا نريد بها كونها لشيء، من حيث هى لها معنى الحدود ، كأنّا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشعرنا فى أنفسنا زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء الذى يخص من بعد باسم النوع، فستعلم أنه لايقال على كثيرين مختلفين بالنوع، بل بالعدد .

وأما العرضيات، فلا يقال شيء منها فى جواب ما هو، فلا شيءَ غير الجنس موصوفا بهـذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأنا حَصَّلْنا معنى هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شُبَهٌ : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ، وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقـول على الكثيرين الذى هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول فى جوابه : إنّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ، والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

---

(١) فافهم : وافهم عا ، م ، ه ، ى (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بعينه : نفسه عا ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يختص م
(١٢) حصلنا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن عا ، م ، ن ، ه ، ى
(١٥ — ١٦) للجنس...وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ى ؛ إن : عا ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ى ؛ فكان س ، ه || فنقول : نقول ى
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : بخ ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٨) له : عليه : م ، ه ، ى

إنّ كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تَعْرِض له الجنسية عند اعتبارٍ ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان ألبتة. ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشككك ها هنا استعمال لفظة النوع فى حد الجنس . فإنك إذا أردتَ أن تَحُدَّ النوعَ ، يُشْبِه أنْ لا تجد بُدًّا من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يُبيَّنُ لك بَعْد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما للمتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أو رسم فهو بيان . وقد أجيب عن هـذا فقيل : إنه لما كان المضافان إنما تقال ماهيةُ كلٍّ واحدٍ منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنسُ والنوع مضافين ، وَجَبَ أَنْ يؤخذ كلُّ واحد منهما فى بيان الآخر ضرورةً ، إذْ كان كلُّ واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو زيادة شك فى أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيها ما يشكل فى الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : ورُدَّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعَرِّفْنى أنها إذا كانت مجهولةً معا ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإنَّ من شأن الحل أنْ تقصد فيه مقدمات

---

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من عا ، ن ، ه ، ى || ولا يمنع : لا يمنع م
(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرعا ، م ، ه (٨) يشككك : يشكل م
(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكليهما ب ، عا (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن
(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ى (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ى
(١٦) فيها : فيهما عا (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس عا ، ه
(١٨) عرفنى : عرض د (١٩) الحد : الحل س || تقصد : تعضد ب ، س

الشك فتنكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس فى الحل الذى أَوْرَدَه هذا الحالُّ تَعَرَضٌ لشىء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلٌّ واحد منهما بالآخر وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول . فإنّ هذا لا يمكن إنكاره ؛ ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهى أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ، ولا الترتيب الذى لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان هذا الحالُّ لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

وأيضا فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذى يعرف مع الشىء ، و بين الذى يعرف به الشىء ؛ فإن الذى يعرف به الشىء هو مما يعرف بنفسه و يصير جزءا من تعريف الشىء ، إذا أضيف إليه جزء آخر تُوُصل إلى معرفة الشىء ، و يكون هو قد عرف قبل الشىء . وأما الذى يعرف مع الشىء فهو الذى إذا استتمت المعرفة بتوافى المعرفات للشىء معا عُرِف الشىء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفةَ الشىء حتى يعرف به الشىءُ ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشىء ؛ فإنَّ أجزاء الجملة التى تعرّف الشىء ما لم تجتمع معا ، لم تعرّف الشىء ، والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذى للشىء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف جميعها ، يكون الشىء بَعْد مجهولا ؛ فإذا توافت عرف الشىء حينئذ ، وعرف ما يعرف مع الشىء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لا مع معرفته . و بالجملة ما يُعْرف مع الشىء

(١) جميعها : جميعا عا (٣) المتعلم : للتعلم م ، ه (٥) وهى : ساقطة من م ، ن ، ه || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || ببيان : بيان ه (٦) ولا الترتيب : والترتيب عا ، ه || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحال : الحل ه (٨ — ٩) يعرف ... الذى : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من ه || هو : وهو س (١٠) مما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بتوافى ... المعرفة : ساقطة من م (١٣) هو : ساقطة من ى (١٤) فذلك : فلذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافت : توافقت س ؛ : + المعرفات بخ ، دا ، ه (١٩) معرفة : معرفتها ى (٢٠) معرفته : معرفة م

غير الذى يعرف به الشىء؛ فإنّ الذى يعرف به الشىء هو فى المعرفة قبل الشىء .
وكذلك فإنّا نقول: إنّ المتضايفات لاتحد على هذه المجازفة التى أومأ إليها مَنْ
ظن أنه يحل هـذا الشكَّ ، بل فى تحديدها ضربٌ من التلطف يزول به هـذا
الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأما مثاله فى العاجل، فهو أنك إذا سئلت:
ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبتَ : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى ٥
أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء بيـان ليس
واحد منها متحددا بالمضاف الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دللت على المتضايفين
معاً. و إذْ قد تقرر أن هذا الحل غير مغن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول:

إنَّ تحديد الجنس يتم ، و إنْ لم يؤخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه ،
بل من حيث هو الذات ؛ فإنك إذا عنيت بالنوع المـاهيةَ والحقيقةَ والصورةَ ، ١٠
وقد يعنى به ذلك كثيرا فى عادتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس. و إذا
عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالمـاهية والصورة ، تَمّ لك تحديدُ الجنس . فإنك
إذا قلت : إنّ الجنس هو المقـول على كثيرين مختلفين بالحقائق والمـاهيات
والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تَمَّ تحـديدُ الجنس ، ولم تحتج إلى أن تأخذ
النوعَ من حيث هو مضاف فتورده فى حده ، و إن كانت الإضافة تندرج فى ذلك ١٥
اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالمحدود بالحد. أما الاندراج فلأنك إذا
قلتَ : مقول على المختلف بالمـاهية ، جعلتَ المختلف بالمـاهية مقولا عليه ، وهذه
إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزءَ الحدِّ متحددا بالمحدود
بالحد ، فلأن جزءَ الحد هو المـاهية ، أو كلية تخالف بالماهية ؛ والمـاهية من حيث
هى ماهية ، والكلية المخالفة بالمـاهية ، غيرُ متحددة بالجنس ، فتكون قد حددت ٢٠

(١) غير : + الشىء م || هو : فهو هـ ، ى || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك عا ، م ، ن ، هـ ، ى (٥) إنه : بأنه هـ ، ى (٦) هو : هو هو عا || بأجزاء بيان : بآخر إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الحال م || فلنرجع : فنرجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعا : هو نوع هـ (١١) و إذا : فإذا عا ، م ، ن ، هـ ، ى
(١٣) مختلفين : ساقطة من ى (١٤) إلى : ساقطة من ى (١٦) بالحد : ساقطة من ى
(١٧) مقول : مقولا ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما هـ
(١٩) بالماهية : الماهية ى (٢٠) هى : هو عا || بالماهية : للماهية ى

المقالة الثانية
من الفن الثانى

الفصل الأول

[فصل (١)]

فى حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسِّمة والمقومة، وتفهيم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول فى أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها فى بعض ولا جنس خارج عنها ٥

إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أعم منها داخلة فى جوهرها ، فتحتاج أن تنفصل فى جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين فى صناعة أخرى ؛ ١٠ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

والأنواع السافلة لاتوجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هى التى يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هى التى تقسِّم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هى التى تقوِّم أنواعا ١٥ تحتها ؛ وكل ماقوم جنسا هو فوق فإنه يقوِّم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ماقسّم جنسا أو نوعا هو تحت فإنه يقسِّم مافوقه .

---

(٢) الثانى : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى بخ ، ه || (٤) فصولها : الفصول ع || (٤) المقومة : المنوعة بخ ، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس : + واحد عا || (٧) خارج : خارجا ب ، سا ، ه || (٨) تنفصل : تفضل س ، م ، ه || (٩) كانت : كان عا || معان : معانى عا || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها : جوهرها س ، ى || (١١) تبين : يتبين سا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانما ه || مقسمة : مقومة بخ || (١٥) أنواعا : أنواعها س ، م ، ى || قوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأولى : الأول ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر ؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه
أنْ يكون نوع الأنواع ،ويختص فى إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس ، جُعِل
أَوْلى باسم النوعية ، وسُمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا . وهذا شىء
ليس يمكننى تحصيله ، وإن كان أكثر ميلى هو إلى أنَّ أول التسمية وقع بحسب
٥ اعتبار النوع المضايف ، لكنه يجب علينا أن نعلم أنّ النوع الذى هو أحد الخمسة
فى القسمة الأولى ، هو بأى المعنيين نوع ، فنقول : إنه قد يمكن أن تخرج القسمة
المخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر ، فإنه إذا قيل : إن اللفظ الكلى
الذاتى ، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون ، والمقول بالماهية إما أن يكون
مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع ، أو لمختلفين بالعدد دون النوع ، كان
١٠ قسمة المقول بالماهية تتناول الجنسَ والنوعَ الملاصق للأشخاص ، فيضيع اعتبار
النوع بالمعنى الذى يكون بالاضافة إلى الجنس فى القسمة الأولى ، بل ينقسم بعد
ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو إلى ما هو كذلك ،
ولا يقال عليه مثل ذلك ، فيكون الذى يسمى جنسا فقط ، وإلى ما يكون مقولا
على كثيرين ، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هـذا الاعتبار نوعا . لكن هذه
١٥ القسمة لا تُخْرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا ، بل تخرج قسما من هذه
النوعية بهذا الاعتبار ، وهو ما كان جنسا وله نوعية ، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار
الخاص سالما صحيحا . وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم ، فيكون
النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية ، حتى يكون ما هو نوع : إما الذى هو
نوع الأنواع الذى يَعْرِض له أن يكون النوعَ بالمعنى الذى يجعله أخص ، وإما
٢٠ الذى هو نوع يتجنس .

---

(٢) إضافاته : إضافته د ، ع || جنس : تجنس عا ، ن ، هـ (٣) وسمى : فسمى عا ، ن ، هـ (٥) المضايف : المضاف ن || علينا : ساقطة من ن || نعلم أن : نعلم م || أن النوع : أنه النوع هـ (٧) المخمسة : + القسمة عا (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية : ساقطة من د (١٠) فيضيع : ويضيع عا ، ن ، هـ (١٤) هذا : بهذا عا ، ن ، هـ (١٥) قسما : قسم م (١٨) بالمعنى : بمعنى ب ، د ، م (١٨ — ١٩) ما هو ... أن يكون : ساقطة من م (٢٠) يتجنس : لجنس ع ، عا ، ن ؛ الجنس م ؛ للجنس هـ

لكنك إذا قسمت الكلى — من حيث هو كلى — فأَوْلى الاعتبارات به أن تقسمه قسمةً تكون له بالقياس إلى موضوعاته التى هو كلى بحسبها ، فهنالك يذهب النوع الذى بالمعنى الأعم؛ و إنما يحصل من بَعْد باعتبار ثان، وهنالك يصير النوع المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . و إن لم يراع هذا — بل روعى أحوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كلية ، مثل الزيادة فى العموم والخصوص التى لبعضها عند بعض، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف، على ما نورده عن قريب . ٥

وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى تكون إليه قسمة الكلى ؛ فإنّ الشىءَ قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام له أخرى إنما تأتى سليمةً بقسمة أخرى ؛ فإنَّ الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق وأعجم ، لم يكن إلا قسمين ،وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة. ١٠
وليس يجب أن نتعسر ونقول : إنَّ هذه القسمة المخمسة يجب أنْ تشتمل على كل معنى يكون من أقسام الكلى واعتباراته ، بل يجب أنْ تعلم أنه إنما يحمل على هذا التعسر اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع، بل الأحرى أَنْ نقول : إنَّ هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التى بينها أمر آخر، هو حال الأخص من المقولات فى جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت إذ لا التفات إليها . فإنْ آثرنا أن نجعل القسمة مخرجةً للنوع بالمعنى المضاف الذى هو أعم ، وجب أن نقول : إنَّ اللفظ الذاتى إما مقول فى جواب ماهو، و إما غير مقول ؛ ونعنى بالمقول فى جواب ماهو، ما يصلح أن يكون — إذا سئل ١٥ ٢٠

---

(٣) الذى : ساقطة من ى (٤) هو : وهو م (٥) هى : هو ه
(٨) إليه : إليها عا ، م ، ن ، ى (٩) قسمة : ساقطة من ى
(١٠) له : ساقطة من عا ، ه (١٤) وهو : هو س (١٥) تحصلت : حصلت ى
(١٧) الأخص : للأخص عا ، م ، ن ، ه || قد : ساقطة من عا (٢٠) ما يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التى أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى ، إذ كان هذا أعرف . ثم نتنقل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشئ هو ذو كيفية ، وهو الجوهر . لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية ؛ فإن الأبيض كزيدٍ وككرباس أعرف عند التخيلِ من البياض ٥ الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل . فإذا أخطرت ببالك الأبيض ، فكان شيئا ذا بياض ، دلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمرِ على الأمر . فالمقولة ليست هى الأبيض ، بل البياض . وكذلك ليست الكمية هى شيئا ذا ذراعين ، بل نفس الذراعين . وكذلك الحال فى البواقى .

فالألفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم ؛ ولا تدل على أمر ١٠ تنسب إليه هذه الذات ، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى . وأما إذا قلت بياض ، فإن هذا اللفظ يدلك على معنى البياض دلالة الاسم ويدلك على معنى آخر ؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم ، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئا آخر هو الأبيض . وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة . فالمقولات التسع هى مايدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان ، كقولك الإنجاد والإتهام ، والكون ١٥ فى الزمان ، كقولك العتاقة والحداثة ، والوضع كقولك القيام والجلوس ، وأيضا مايدل عليه التسلح ، وصدور الفعل كالقطع ، وقبوله كالانقطاع مادام ينقطع .

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة . منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد ، كما ظُن أن الموجود جنس لها ؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها ، فهل يمكن أن

---

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ى || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م ، ى || إذ : إذا ن || منه : منها ع ، ه ، ى || (٣) ليس : وليس ه || (٤) كرباس : بمعنى القطن || (٥) فى : من ه || (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالا ى || (٧) شيئا : شىء ب || (٨) نفس : + طول ه || (٩) فالألفاظ : والألفاظ ه || الجواهر : الجوهر م ، ه ، ى || ولا : ساقطة من ى || (١٠) هذه : هذا د ، ع ، عا ، م || (١٤) فى المكان : والمكان سا || (١٥) الحداثة : الحدث عا ، الحداث ى || والوضع كقولك القيام : ساقطة من عا || الجلوس : القعود ب ، س || (١٥ — ١٦) والوضع ... والتسلح : وأيضا ما يدلك عليه القيام والجلوس والتسلح ى || (١٥) يدل : يدلك م ، ى || (١٦) الفعل : للفعل ع ، م ، ى || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ى || كالانقطاع : بالانقطاع ، ع ، م ، ى || (١٧) أنه : أنها عا ، ه ، ى || (١٨) كما : كمن عا ، ه ، ى || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ، م ، ه || جنس : جنسا د ، ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها عا ، ى || يمكن : يكن عا ، ع .

يفرد الجوهر جنسا و يجعل العَرض جنساً واحدا يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع فى أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشتمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شىء ، أو لاتشتمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل فى شىء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبةُ الْمُوجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدّوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبطلوا وجها وجها منها حتى يبقى مايؤثرون بقاءه . وليس فى تعديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوهٍ أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثر تكثر المتواطىء فى موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذى يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للموجود معنى واحدا فى هـــذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصا إذا قال : إن الدليل على اختلاف هـــذه العشرة فى معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لايحتاج فى وجوده إلى وجودِ آخر ، والعرض موجود يحتاج فى وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين فى شىء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه محتاج أو غير محتاج .

فهـــذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

---

(١) هذا : هذه ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشتمل : + عليها ع ؛ عليه هـ ، ى || (٥) لاكون : كون لا سا || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثر المقول لا تكثر د ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ن ، ى || (١٠) وتكثير ، وتكثر عا ، ن ، هـ || (١١) يشمل : يشتمل د ، ب ، س ، ع || المشكك : المتشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن للوجود : الموجود ع || (١٤) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك عا || أشرك : اشترك د ، ع ، عا ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ى || (١٧) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ى || (١٩) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النــوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا
٥ للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هــذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للمَلَكِ فهو بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين أن يُخْرِج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين
١٠ بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : "فى جواب ما هو" يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع أيضا ؛ فإنّ الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت
١٥ الجنس ، والثاني : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أن يكون حمله على بعض ما يحمل عليه ممــا هو تحته ، فإنَّ الشخصَ والنوعَ والفصلَ

---

(١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من ى فى ظاهر الأمر : ساقطة من ى (٢ — ٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
(٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ى (٦) لإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
(٧) ولكن : ولكنه بخ ، س || المتشحطين : المتسخطين د ، م (٨) الحد : + أحد عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠ — ١١) لا تقتضى ... بين الفصل : ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
(١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أي : لأن س
(١٧) يكون : ساقطة من ن || مما : ما عا ، ن .

والخاصة تشترك جميعها فيه، و إنْ عنى بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص،
فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ،ومع ذلك فإنّ الفصلَ والنوع والخاصة
تشترك فيه . و إنْ لم يُعنَ بالمرتب هـذا ، بل عُنِى به ما هو أخص وملاصق
لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه فى المرتبة ، خرج الشخص ودخل الخاصة
والفصل ؛ و إنْ عُنِى بالمرتب ما كان ملاصقا ليس فى ترتيب العموم فقط ، بل ٥
فى ترتيب المعنى أيضا ،خرج الخاصة ودخل الفصل؛و إن عنى بالمرتب ما يكون خاصا
مدخولا فى طبيعته ، أعنى ما يكون ما فوقه مضمنا فى معناه، اختص هذا الرسم
بالنوع ؛ فإنّ الجنس ليس داخلا فى طبيعة الفصل ولا الخـاصة ، بل هو شيء
كالموضوع لهما ليس داخلا فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذى لابد منه،
ليس نسبة الداخل فى الجوهر،على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على ١٠
هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب
النقل ، فليس يذكر فى موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب
تحت كذا ، عنى هذا المعنى .

وأما الرسم الثانى ، وهو أنه الذى يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إنْ
عنى بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذى ١٥
يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذى يقال عليه جنسه
من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصا للنوع ؛ فإنّ الفصل لا يقال عليه
الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض. وأما الشخص فلا تتم
ماهيته بالجنس . وأما إنْ عُنِى بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه و بين الفصل

(١) و إن : و بل م ؛ فإن ه ، ى (٤) وهو : و بين ه || الشخص : + أيضا ه
(٥) ملاصقا : متلاصقا عا (٦) فى : وفى ع ، عا ، م ، ى || خرج : خرجت عا ، ه
(٧) مدخولا : + أى مقوما لماهيته ن || ما فوقه : عا || اختص : فاختص م
(٩) ليس : وليس ن (١٠) المرتب : المترتب عا || ليس : ليست عا ، ه
(١١) المحدد : المحرر عا ، ه || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه :
ساقطة من د ، ع ، ى || قيل : قال عا (١٢ — ١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب
أن يفهم منه هذا المعنى ع (١٣) عنى : أعنى م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيده فليس مقوما للماهية. والجنس إنما يكون من المعانى التى تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والمأهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة فى الأعيان وتارة فى الذهن .

٥ فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبان أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل فى الأجوبة المشهورة : إنّ من الدليل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنسا لكان فصله إما موجودا وإما غير موجود ؛ فإن كان موجودا وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا ١٠ الاحتجاج ليس بمغنٍ فى هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهى مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة فى هذا فهى لصناعة أخرى مما لا يفى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيرا من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضا فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد ١٥ نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة فى التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثانى ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

---

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ى || (٧) فى : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ى || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهى : فهو عا ، و ، ى || لصناعة : فى صناعة م ، عا ، ى ؛ صناعة سا || مما : فانه مما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك بخ ع ، ه ، ى || الموجود : الوجود ن || فيقال : فنقول ع ، ه ، ى || (١٣) كالكم : + فانه يقع بج ، ى ؛ فإنه قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثانى

فصل (ب)

فى أن العرض ليس بجنسٍ للتسعة وتعقبِ ما قيل فى ذلك

وأما العرض فقد قيل فى منع جِنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم: إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلةٍ منها قولهم : أمس وعام أوّل كل واحدٍ منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة؛ ومستحيل أن يكون هوموجودا فى جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعـدد لن يكون فى موضوعات كثيرة على أنه موجود فى كل واحدٍ منها ؛ فإذن ليس شيء من ذلك فى موضوع وهو عرض . ٥

وهذه خرافة ؛ فإنه إن عِنِى بأمسِ وعام أول معنى متى ، وهو الكون فى الزمان ، فإن كل واحدٍ من الموضوعات له نسـبة خاصـة هو بها دون غيره فى زمانه ؛ فإنه ليس كون زيدٍ فى زمانه هو بعينه كون عمرو فى ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عِنِى به الزمان نفسه ، فإن الزمان فى الموضـوع الذى فيه الحركة التى الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذى تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها فى زمان واحد . ١٠

وأما تفاريق الأشياء المتحركة فلكل واحدٍ منها عند هؤلاء زمان خاص؛ إلا أن الاعتبار عندهم فى قول الناس إن كذا وكذا فى زمانٍ واحدٍ بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشـير إلى أن هـــذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هـذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرضِ لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطلِ من هذه المذاهب ففى صناعة الطبيعيين . ١٥

---

(٣) أن العرض : العرض وأنه ى || (٤) فى : + فى عا || منها : من ذلك بخ ، ع ، عا ه ، ى || قولهم : إن ه ، ى || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات عا || هو : ساقطة من ه || (٧) لن : أن سا ، ن ، ه || (٩) هذه : هو س ، م ، ى || (١٠) فانه ليس : فليس م || (١٤) متقدما : مقدما ع ؛ مقدم عا || (١٦) ليس : وليس عا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولا على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدودُ مفهوماته مختلفةً ؛ فإنْ جُعِل اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القولُ الذى لذلك الواحد حدًّا له ، والقول الذى للآخر رسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أنَّ تحت

٥ نوع الأنواع موضوعات كليـة — و إنْ كانت ليست بأنواع — مثل الكاتب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يَبْعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعَرَضية ، وكأمور تُحْمل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لهـا بَعْد .

١٠ وأما هذه القسمة التى أوردت للجوهر و بلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، و إنْ كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أنَّ الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللمَلَك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقَوِّم للإنسـان غير

١٥ مقول على الملائكة ؛ و إذا كان كذلك ، لم يكن الحىُّ الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنسا للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلا يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجا إليه .

---

(١) فهى : فهو هـ (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه ى
(٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس : من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م
(١٧) يقسم : ينقسم ى ،

[الفصل الثانى عشر]

(يب) فصل فى الطبيعى والعقلى والمنطقى

وما قَبْل الكثرة وفى الكثرة وبَعْد الكثرة من هذه المعانى الخمسة

إنه قد جرت العادة فى تفهم هـذه الخمسة أن يقال : إنّ منها ما هو طبيعى، ومنها ما هو منطقى ، ومنهـا ما هو عقلى ؛ وربمـا قيل : إنَّ منها ما هو قَبْل الكثرة ، ومنها ما هو فى الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن يُجْعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإنْ كان ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إنَّ كلَّ واحدٍ من الأمور التى تأتى أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو فى نفسه شىء ، وفى أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شىء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول : إنّ الحيوان فى نفســه معنى ، سواء كان موجودا فى الأعيـان أو مُتَصوَّرا فى النفس ، وليس فى نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان فى نفسه عاما حتى كانت الحيوانيةُ — لأنها حيوانية — عامةً ، لوجب أن لا يكون حيوان شخصى ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كانـــ الحيوان — لأنه حيوان — شخصيا أيضا ، لمـا كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحدا،ذلك الشخص الذى تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان فى نفسه شىءٌ يُتَصور فى الذهن حيوانا ، وبحسب تصوره حيوانا لا يكون إلا حيوانا فقط؛ فإنْ تُصُوِّر معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى زائد على أنه حيوان يعْرِض للحيوانيـة ؛ فإنَّ الحيوانية لا تصـير شخصاً مشارا

(٣) وبعد : ومع عا، ى || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ — ٥) إن منها ... هو عقلى : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقيا ، ومنها عقليا ب ، د ، عا ، م، ن (٧) والنوع : ساقطة من ن (٨) للكليات : فى الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س
(١١) الحيوان : الحيوانات هـ || كان : ساقطة من د ، س
(١٥) شخصيا : شخصا ع || ذلك : فذلك هـ (١٩) مشارا : ساقطة من س

ثم يشك فى كثير منها فلا يدرى أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه فى صناعة الفلسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة العرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا فى الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوِّماً لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد فى حد شىء منها أنه عرض . ٥

الفصل الثالث

فصل (ج)

فى تعقب أقوالِ من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا فى بعض وأن يحصروها فى مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ، وجعل ١٠ المضاف يعم البواقى ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست فى جِنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهبِ وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذى قيل فى تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية ١٥ شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كيفية ما زادت فانتقصت كيفية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

---

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، ه || الموجود : الوجود ى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ى || (٨) من : + حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا || أربعا : أربع سا ، عا ، ى || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الستة ه || خامس : واحد ع || إذ : إذا سا ، م ، ه || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها : خواصه م || فانه : فانها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ى || (١٥) كيفيته : ساقطة من د || (١٦ — ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كيفية ه || (١٧) فانتقصت كيفية : فانتقصت كمية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخلا فى مقولةٍ واحدةٍ ؛ فإن الأضداد التى لا تجتمع معا، بل تتعاقب ، قد تجتمع فى مقولةٍ ، بل فى جنسٍ قريبٍ واحد ؛ ولا يوجِب اختلافهما البالغ تباينهما فى المقولة . وأنت تعلم أنّ هــذا التنافر الذى بينها أشد من التنافرِ بين ما ذكِر سالفا ؛ ولكن المعوَّل فى معرفة الفصول بين هــذه من الرسوم التى سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخلٍ فى بعض . ٥

وأما أن عدة منهـا هل تدخل فى جملةٍ ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواق، فسنبين بطلان ذلك مِن أن نحقق لك فى باب المضاف أن المضاف الحقيق لا يحمـل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمـل الجنس ؛ ولكن يوجد فى كل واحدٍ منهـا بأن يعرِض له فيكون له نسبة إلى شيءٍ يصير بهـا مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جِنسا له ، ونعرفك أن الشىء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه فى شيءٍ أو مع شيءٍ ، ١٠ مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد فى الدار هو نسبته التى هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول المـاهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من ١٥ حيثُ هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للأبيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض، بل ماهية أنه للأبيض.

---

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || (٣) البالغ : التابع سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || (٣ — ٤) بين ما ذكر سالفا : ساقطة من سا ، عا || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من أن : وهو أن ى || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ى || هو : هى ع ، عا ، ى ؛ وهو ن || نسبته : نسبة س، سا ، م ، ى (١٣) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير: التكرر د ، عا ، ن ، ه، ى || (١٥) مقول: مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب، س || حاويه : وحاويه د، ن || وجدته : وجده ى ؛ ووجدته ع ، عا || (١٧) كالبياض : وكالبياض ع ، ى || فانه : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهيته : لا بماهية د ؛ لا فى ماهية ن ؛ لا ماهية م .

وذلك لأنَّ الإنسان الذى هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل
عليــه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛
فإنّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم
ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حَمْلِ الحيوانية عليه باسم وحد ؛
٥ فإنْ صار شيءٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه ،
بل من جهة الأمور التى تحته . وأما الجنس الطبيعى فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده
من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيــوان ، حيوان
لا من حيث هو جنس طبيعى ، أى معنى يصلح إذا تُصُــوِّرَ أن يصير جنسا
من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لمـا تحته . و بالجملة إذا قالوا :
١٠ إن الجنس الطبيعى يعطى ما تحته اسمه وحدَّه ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ،
فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعى ، كما لم يعط أيضا
من حيث هو جنس منطق ، ولكن إنمـا يعطيهما الطبيعةَ الموضوعة لأَنْ يكون
جنسا طبيعيا ؛ وهــذه الطبيعة بنفسها أيضـا ليست جنسا طبيعيا كما ليست
جنسا منطقيا ، اللهم إلا أنْ لا نعنى بالجنس الطبيعى إلا مجرد الطبيعة
١٥ الموضوعة للجنسية ، ولا نعنى بالجنس الطبيعى ما عنيناه ، فحينئذ يصلح أن يقال :
إن الجنس الطبيعى يعطى ما تحته اسمه وحدّه ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا
طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا؟ وأما العقلى ففيه أيضا
موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيب ، وحكم جميع ذلك فى العقل كحكم الطبيعى . والأخرى
أن تكون الحيوانية فى نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ،
٢٠ ولا تكون فى أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا فى العقل ولا خارجا ،

(١ — ٣) من جهة أنه ... فإن الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جسما د || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من ه (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا عا || لا باسم ... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : حد م ، ن ، ه || جسما : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هى عا
(١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا ... كما ليست جنسا : ساقطة من د
(١٤) بالجنس : ما يجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه
(١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عنه ع ، ه

بل إنمـا تصير جنسا إذا قُرِن بها اعتبـار ، إمّا فى العقل و إما فى الخارج ،
وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشىء الذى هو طبيعة الجنس المعقول
قد يكون على وجهين : فإنه ربمـا كان معقـولا أولا ثم حصل فى الأعيان ،
وحصل فى الكثرة الخارجة ، كمن يعقـل أولا شيئا من الأمور الصناعية
ثم يحصله مصنوعا ؛ وربمـا كان حاصلا فى الأعيان ثم يصـور فى العقل ، ٥
كمن عرض له أن رأى أشخاصَ النـاسِ واستثبت الصورةَ الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ مّا لحصول الصورة الموجودة
فى الأعيان ، وربمـا كانت الصورة الموجودة فى الأعيان سببا بوجهٍ مّا للصورة
المعقولة ،أى يكون إنما حصلت فى العقل بَعْد أن كانت قد حصلت فى الأعيان .
ولأن جميع الأمور الموجودة فإنّ نسبتها إلى الله والملائكة نسـبة المصنوعات ١٠
التى عندنا إلى النفس الصانعـة ، فيكون ما هو فى علم الله والملائكة من حقيقة
المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقـول منها
معنى واحد ، ثم يحصل لهـذه المعـانى الوجودُ الذى فى الكثرة ، فيحصل
فى الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس فى خارج الأعيان شىء واحد
عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعـد الحصول فى الكثرة ١٥
معقولة عنـدنا . وأما أنّ كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة
ذات واحدة تتكثر بها أو لا تتكثر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنـا هذا
بواف به ، فإنّ لذلك نظرا علميا آخر .

---

(١) فى الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة عا || حاصلا : + أولا ع ، م ، ن ، د || يصور : يتصور ه (٦) عرض له أن : ساقطة من ع ، عا ، ن || واستثبت : فاستثبت عا ، م ، ه
(٨) بوجه ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + بوجه من الوجوه عا
(١٠) ولأن : ولا م (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ما ع || وكل : ويكون كل ع
(١٣) واحد : واحدا ع (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على ع (١٧) بحثنا : بحثى ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه

واعلم أنّ ما قلناه فى الجنس هو مثال لك فى النوع والفصل والخاصة والعرض، يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعيته، وما فى الكثرة منه وقبلها وبعدها. واعلم أنّ الأمور التى هى فى الطبيعة أجناس الأجناس، فهى فوق واحدة ومتناهية، كما سيتضح لك بعد. وأما الأمور التى هى أنواع الأنواع، ٥ فالمستحفظات منها فى الطبيعة متناهية، وأما هى فى أنفسها فغير متناهية فى القوة، فإنّ أنواع أنواعٍ كثيرةٍ من المقولات، التى تأتيك بعد، لا تتناهى، كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك. وأما الأشخاص فإنها غير متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر. وأما المحسوس المحصور منها فى زمان محدود فمتناهٍ ضرورةً؛ والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع ١٠ خواص عرضية لازمة وغير لازمة، وتتعين لها مادة مشار إليها، ولا يمكن أن تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت، وليس فيها آخر الأمر إشارةٌ إلى معنى متشخص فيتقوم به الشخص فى العقل؛ فإنك لو قلتَ: زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا، وكم شئت من الأوصاف، فإنه لا يتعين لك فى العقل شخصية زيد، بل يجوز أن يكون المعنى الذى يجتمع من جملة جميع ١٥ ذلك لأكثر من واحد، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصى، كما تقول: إنه ابن فلان، الموجود فى وقت فلان، الطويل، الفيلسوف، ثم يكون اتفق أن لم يكن فى ذلك الوقت مشارك له فى هذه الصفات، ويكون قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق، ويكون ذلك بالإدراك الذى يحو نحوَ ما يشار إليه من الحس، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه، فهنالك ٢٠ تحقق شخصية زيد، ويكون هذا القول دالا على شخصيته.

---

(٣) هى : ساقطة من ع || فهى : هى، عا ، م ، ن || فهى فوق واحدة : هى فوق واحد ع
(٦) فى القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الملية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع
(٨) المحصور : المحسور د (١٢) متشخص : مشخص ن || فيتقوم : فيقوم د || العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التى س (٢٠) ويكون : فيكون ع

وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة.
وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نعنى
بالشخص شخصا بعينه ؛ وأما الشخص مطلقا ، فهو يدل على معنى واحد عام ،
فإنّا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم نُرِد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح
إيقاع الشركة فى مفهومه؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره؛ فالشخصية من الأحوال ٥
التى تعرض للطبائع الموضوعة للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية.
والفرق بين الإنسان الذى هو النوع، و بين شخص الإنسان الذى يعم، لا بالاسم
فقط ، بل بالقول أيضا ، أن قولنا : الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا :
إنسان شخصى ، هو هـذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهـذه الطبيعة
عند مقارنتها للمادة المشار إليها ، وهو كقولنا : إنسان واحد ، أى حيوان ١٠
ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون
نوعا ، وقد يكون شخصا ، أى هذا الواحد المذكور، فإنَّ النوعَ حيوانٌ ناطق ،
كما أنَّ الحيوانَ الناطقَ الشخصىَّ حيوانٌ ناطق . والعموم قد يختلف فى الأمور
العامة: فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذى الحيوان
أعم به من الإنسان، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذى ١٥
الحيوان أعمُّ به من الحيوان ، وهو مأخوذ جنسا ، ومن الحيوان ، وهو
مأخوذ نوعا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ شخصا . وليست الجنسية والنوعية
والشخصية من الموضوعات الجزئية التى لها درجة واحدة فى الترتيب تحت الحيوان،
بل هى اعتبارات تلحقه وتخصصه ؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض
من الأعراض كالإنسان الضحاك ، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده ٢٠
من الجزئيات الموضوعة ، كذلك الإنسان الشخصى ؛ وذلك لأن الوحدة

---

(١) فما : فلما عا (٢) وعمرو : ولعمرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذى : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من ع ، عا || وقد : فقدم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هى : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لماهياتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعا؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعا، كما أنَّ الإنسان مع الضحاك ومع البَكَّاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحة وغير ذلك، لا يكون ٥ نوعا آخر، بل الإنسان بجوهره نوعٌ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أمورا توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تحققه فى الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]
(يج) فصل فى الفصل

١٠ وأما الفصل فإنَّ اسمه يُدَلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجمهور، والنقل للخواص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسَمون كل معنى يتميز به شىء عن شىء — شخصيا كان أو كليا — فصلا، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشىء ١٥ فى ذاته. وإذ فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولا على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ماهو عام، ومنه ما هو خاص،

---

(١) الأشياء: للأشياء ه || مقومة : متقومة س (٥) والساكن : أو الساكن ه (٥ — ٦) لا يكون نوعا آخر بل : نوعا بل ع (٧) وليست : ليست عا ، م ، ن || أمورا : ساقطة من ن || الجديدة : ساقطة من ع || فى : ساقطة من س (١٠) وأما الفصل فإن : إن د ، م || وأما : فأما ع || به ساقطة من ع ؛ آخر حزم ى المبتدىء فى ص ٦٦ (١١) ما قبلهما : مثلهما م ، ن ، ه ، ى || فى : من ى || فيهما : أما هو ع ؛ فى الجنس إنما هو ه ، ى ؛ أما هو ع (١٣) الوضع : الموضع ، د ، م (١٥) وإذ : وإذا ع ، عا ، ه || فقد : وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شىء
عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، و يجوز أن ينفصل الشىء به
عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛
فإنَّ زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى
ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأنَّ زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة ٥
مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه فى وقتين : بأن يكون مرةً قاعدا ،
ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع
الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل
انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادى البشرة ، فإنَّ هذا الانفصال الواقع به ١٠
خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن
الإنسان ؛ وذلك لأنه لا يخلو إمَّا أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس ،
و إما أن يجوز ؛ فإنْ لم يَجُز أن تعرض له ألبتة ، لم يجز إلا أن يكون هذا
الانفصال بينهما قائما ؛ و إنْ جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم
يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل ١٥
إلا أحد الشيئين دون الآخر ؛ فمنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ،
وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد
الذى ينفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإنّ الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك
الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث
كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا . ٢٠

---

(١) والفصل : فالفصل عا ، ه || شىء : الشىء عا ، م ، ه ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :
الملازم د ، م (١١) خاص : خاصة ى (١٣) وإما : أو ى (١٤) لو جاز :
ساقطة من ع ، ه ، ى (١٩) بالسواد : السواد س

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ،
وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ،
قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمى
الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛
٥ إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمتنع أن يعرض
مثله لأشخاص أخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة
ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس فى ابتداء الولادة ،
ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون فى هذا الفصل ما إذا فصل
عن شخص موجود استحال أن لا يفصل ألبتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده
١٠ قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .

وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوّم للنوع ،
وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه
ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتى لطبيعة الجنس المقوم فى الوجود
١٥ نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل
ينفصل من سائر الأمور التى معه بأنه هو الذى يلحق أولا طبيعة الجنس فيحصله
ويفرزه ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعد ما لحقها هذا
وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحوق ما يلحقها ، فهى إنما تلزمها
وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإنّ القوة التى تسمى

---

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ع ، عا ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا ى (٢) فالفصل : والفصل ى (٣) بهما : به عا ، م ، ه (٦) أخر : أخرى عا ، ه ، ى
(٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) فى : من عا ، م (٩) ذلك : ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالمنطق م
(١٦) بأنه : أنه عا ، ن (١٧) ويفرزه : ويقرره عا ، ن || هذا : ساقطة من ه
(١٨) فاستعدت : فاستعد م ، ن ، ه ؛ واستعدنا || فهى إنما : فإنما ه || تلزمها : تلزمه ع ، عا ؛ م ، ن ، ه ، ى (١٨ – ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه م ، ى
(١٩) تلحقها : تلحقه ع ، عا ، ن ، ه || التخصص : التخصيص م

نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً، استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضا لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأنْ يبكى ويخجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التى للإنسان ، ليس أنّ واحدا من هذه الأمور اقترن بالحيوانية عند الذهن أولا ، فصار ٥ بسبب ذلك للحيوان الاستعدادُ لأن يكون ناطقا ، بل الاستعداد الكلى والقوة الكلية الإنسانية هى التى يسمى بها ناطقا ،وهذه رواضع لها وتوابع .وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل ،وتحقق أنه لولا أن قوة أولى هى مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية ،وأن تلك القوة هى التى تسمى النطق فصار بها ناطقا ؛ وهذا هو الفصل المقوِّم الذاتى لطبيعة النوع . وأما أنه ١٠ أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التى لحقت بطبيعة الجنس فأفردته شيئا عرض له ولحقه أن كان إنسانا .

فيجب أن تحقق أن الفصل بين الفصل الذى هو خاص الخاص و بين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إنّ من الفصول ماهو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتى ، ومنها ما هو عرضى . ١٥ ولك أن تقول : إنّ من الفصول ما يُحْدث غَيْرية ، ومنها ما يحدث آخرية ، والآخر هو الذى جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر ، إذا عنيت بالآخر المخالف فى جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقا كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحاك وعريض الأظفار ؛ فإنّ الضحاك ٢٠ أيضا — وإنْ كان يجب أن يكون فى جوهره مخالفا لما ليس بضحاك — فليس كونه ضحاكا هو الذى أوقع هذا الخلاف فى الجوهر ، بل الضحاك لحق ثانيا ،

(١) بالمادة : + اقترانا هـ || حينئذ : + مثلا ع ، ى (٤) عند الذهن أولا : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارض ى || لها : ساقطة من عا (٧) تحقق : تحقق م (١١) فأفردته : + وصيرته ى (١٣) هو مفارق : هى مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هى غير مفارقة عا || هو ذاتى : هى ذاتية عا || هو عرضى : هى عرضية عا (١٦) والغير : فالغير ن || وكل : فكل ى || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : هو ع (١٨) قبله : ساقطة من هـ (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحاك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف فى الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجبه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك ، و بين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك، بل من موجب شىء آخر وهو الناطق. فالفصل
٥ الذى هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة فى استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا فى هذا الموضع مقصور على هذا الفصل، وهو الذى هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين؛ ورسمه الحقيقى هو أنه الكلى المفرد المقول على النوع فى جواب أى شىء هو فى ذاته من جنسه ، وهو الذى اصطلح على أن قيل له : إنه المقول
١٠ على النوع فى جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إنَّ الفصل هو الذى يفصل بين النوع والجنس؛ وأيضا : إنه الذى يَفْضُل به النوع على الجنس؛ وأيضا : إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب أى شىء هو .

فلنتأمل هذه الرسوم ، ولنتحققها ، ولننقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول:
١٥ إنه إذا ألحق بكل واحدٍ واحدٍ من هذه الرسوم زيادةٌ تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال فى ذاته أو لذاته أو ذاتى أو الذاتى ، فيكون الشىء الذاتى الذى يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإنّ الخاصة — وإنْ فَصَلت — فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال: إنه الذى يفضل به النوع على الجنس فى ذاته . وكذلك: إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف
٢٠ فى الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا فى جواب أى شىء هو فى ذاته. لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة — وإن ساوت الفصل — فليست تتضمن

---

(١) الأولى : الأول ع (٥ — ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
(٧) هو أحد : أحد ن ، ه (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخر ع ، م ، ن || المقول : والمقول ه (١٠) أيما : أى شىء ما ه (١١) وأيضا : + مثل قولهم ه ، ى (١٤) ولنقض : ونقضى ع (١٥) واحد واحد : واحد ن
(١٦) فى ذاته أو لذاته أو : ساقطة من عا ، ى || أو الذاتى : ساقطة من عا ، ى
(١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + فى ذاتها ى
(٢٠) بذاتها : ساقطة من ى || وكذلك : و يقال ى

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس، وبذلك الشيء يتم التحديد، وإن كان
قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية، كما لو قال قائل: إنّ الإنسان ناطق
مائت، دل على طبيعة الإنسانية وساواها؛ ولكن إنما يتم بأن يُذْكر الشيء الذى
هو الجنس، وهو الحيوان؛ فأمّا لم هذا، وكيف هذا، فسيأتيك فى موضعه.
وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى، فيجب أن يلحق هذا به. ٥

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى، إذ قيل: "مقول على كثيرين" والمقول
على كثيرين هو رسم الكلى؛ فقد أُتِىَ فيه برسم ما هو كالجنس، وإن لم يُؤْت
فيه باسمه. لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات: أحدها
مما لا يفطن له من قصَد تقديم هذا الكتاب؛ وسنوضحه فى موضعه، ومفهومان
أقرب من الظاهر، أحدهما أنّ طبيعة الفصل تكون متناولة بالحمل أنواعا كثيرة ١٠
لا محالة غير النوع الواحد المفصول، والآخر أنّ طبيعة الفصل هى التى توجب
إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض، كأنه قال: إنه المقول
على الأنواع فى جواب أى شيء هو، لا جملتها، بل واحد واحد منها، كقول
القائل: إن السيف هو الذى يضرب به الناس، ليس أنه يضرب به الناس معا،
بل واحد واحد من الناس؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم. فإن أمكن أن يفهم ١٥
هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل، وإن تعذر تفهم هذا من هذا
اللفظ، وإنما يفهم منه الوجه الأول؛ فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه
مختل؛ وذلك لأن طبيعة الفصل ــ بما هو فصل ــ ليس يلزمها كما علمت
أن لا تختص بالنوع الواحد، بل هذا عارض ربما عرض لبعض الفصول،
فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل، لا فصلا للفصل؛ ومع ذلك فليس بعارض ٢٠
يعم جميع الفصول حتى يَقُوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود، فهذا مختل.

(١) وبذلك الشيء: وبذلك م، ن (٢) مساوية: + وبذلك لم يتم التحديد م
(٤) وكيف هذا: وكيف هو ع، عا، م، ن (٥) وهذا: وهو ه || يلحق هذا:
يلحق م (٦) الآخر: الأخير ه، ى (٧) فيه: ساقطة من ع (٨) على:
ساقطة من عا، ن، ه، ى (٩) له: فيه ن || قصد: ساقطة من ن || تقديم: مقدم ن
(١٠) من: إلى ه (١٤) ليس: ساقطة من ه || ليس ... الناس: ساقطة من م || أنه:
+ الذى ع (١٦) وإن: فإن ن، ه (١٨) مختل: مخل م (٢٠) هذا:
+ هذا عا (٢١) فهذا: وهذا عا || مختل: مخيل عا

وهاهنا موضع بحث وتشكك يلوح فى قولك : إنه مقول فى جواب أى شىء هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم فى المباينات. على أننا إنْ فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه فى موضع آخر ، تم الرسم رسما ؛ لكنا إنما نتعقب فى هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه.

٥ وأيضا يجب أنْ تعلم أنّ كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعا واحدا فقط . ثم إنّ الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقَسَّم إليه وهو النوع ؛ فإنّ الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوِّم الإنسان ، فيكون مُقَسِّما للجنس ، مُقَوِّما للنوع . فإن كان الجنس جنسا عاليا ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإنْ كان دون العالى، كانت له فصول مقسمة

١٠ ومقومة . فأما الفصول المقومة فهى التى قسمت جنسه وقومته نوعا ؛ إذْ الفصل يُحْدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهى التى تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخصّ منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقوِّمة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

١٥ ومن الفصول المقسمة فى ظاهر الأمر ما لا يقوِّم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التى ليست بالحقيقة فصولا ؛ فإنا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعا محصلا بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا ، كالذى ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأسا

---

(٣) وعلى : + حسب ع || لكنا : لكنه عا ، م (٤) فى : ساقطة من م
(٧) تقسم إليه : يقومه عا (١٠) جنسه : جنسها عا ، م (١١) ولا تقوم : وتقوم عا ، هـ ، ى (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، هـ ، ى (١٣) الأعلى : الأول عا (١٦) للفصول : الفصول عا ، هـ || فإنا إذا : وإذا عا

بأن يجعل الحيوان الغير النـاطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإنْ فعل
هذا فاعلٌ عَرَّفناه بأنَّ غير النـاطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم،
وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإنَّ السلوب لوازمُ للأشياء بالقياس إلى اعتبار
معان ليست لهـا ؛ فإنَّ غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه
وفصله الذى له ، أمرا فى ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشىء غيره ؛ لكن ٥
ربمـا اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب فى المعنى الذى يكون للشىء فى ذاته ،
إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السالب بالحقيقـة اسمه ،
بل الاسم لازم له عُدل به عن وجهه إليه ؛ فلو لم يكن من الحيوانات غير
الإنسان شىء إلا الصاهل ، وكان الصاهل فى نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن
مسمى ، فقيل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ ١٠
فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحدٍ واحدٍ من أنواع الحيـوانات ،
وليس لهـا شىء واحد مشترك محصل إثباتى يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك
فيه دالا عليـه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معانى مُقَوِّمة
للأشياء من حيث هى سلوب ، بل هى عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ،
فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لهـا . فإنْ أحب مُحِبٌّ ١٥
أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل
الحيوان قد انقسم قسمة معتـدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معـا ،
فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسِّم مقوِّما ؛ وإنْ آثر الوجه المحصل المحقق ،
لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولاً وليست مقومات للأنواع ، ولم
تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عندما تقسِّم ؟ ٢٠

---

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا عا || بأن : أن هـ
(٣) فان السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لهـا : له ع ، م ||
النوع : للنوع عا ، هـ (٧) اسمه : اسم عا (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى
(١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا هـ (١٧) معتدلة : معدلة م
(١٩ — ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، هـ

والذى يظنه الظانون أَنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر
يرد حتى يقوما معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف فى تقويم
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب: وذلك أنه ليس من شرط الفصل
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق
٥ بين أن نقول يقوم نوعا ، و بين أن نقول يُقَوِّم نوعًا أخيرا . والناطق ، وإن كان
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوعٌ
للحى وجنسٌ للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو
١٠ أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا
صاحب إيساغوجى نفسه فى موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوَّم نوعا هو جنسٌ ،
فحين قَسَّم قَوَّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولا أوليا على نوع
واحد دائما ، وإنما يقال على أنواع كثيرة فى جواب أى شىء هو قولا ثانيا بتوسط .
١٥ ونقول الآن : إنك تعلم أنّ ذات كل شىء واحدٌ ، فيجب أن يكون
ذات الشىء لا يزداد ولا ينتقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشىء ، وذاته هو
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو
٢٠ ذات الشىء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

---

(١) الظانون : ظانون عا ، م ، ه (٣) أنه : لأنه عا ، ه ، ى (٤) الأخير : الآخر بخ (٥) يقوم : قوم بخ (٦ — ٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
(٧) للحى : الحى ع || للإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع
(١٠) ولا : + هو ى || خاصة : خاصية ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
(١٦) ينتقص : تنقص ع || ماهية الشىء وذاته : ذات الشىء الواحد س || هو : ساقطة من عا

والوسط تشترك فى معنى واحد ، هو ذات الشىء ، فإذن ذات الشىء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إنْ كان ، إذا زاد قوّم ذاته بزيادته، فذاته هو الأزيد،وإن كان لا يقوّم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم فى إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص،اللهم إلا بالمعنى ٥ العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعانى لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إنّ الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شىء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفى بطلانه بطلان المقوم ، وفى بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك فى اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهى النقصان . فقد تَبَيَّن أنّ الفصل الذى هو خاص الخاص لا يقبل ١٠ الزيادة والنقصان .

وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى — وليس إذا كان بعضُ الناس أفهمَ ، وبعضُهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كان واحد ١٥ من الناس لا يفهم ألبتة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا فى فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أنّ له فى جوهره القوةَ التى إذا لم يكن مانع ، فَعَل الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارةً

---

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٣) بزيادته : بزيادة م (٤) بزيادته : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، ه || وفى بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، ى || المتقوم : + كان عا ، ه (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوز : عون م

بالبطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، كنار واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التى تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، ٥ بهما يتم أول فعلها من الفهم والتميز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوّم الإنسان ، بل هى عوارض وخواص ؛ والزيادة فى مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل فى الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذى للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أنّ الفصل ، الذى هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذى يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذى يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلى . وصورة اللفظ الكلى فى جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدّها ، والنطق ١٥ لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولا حدّه ، وهذا — إنْ قيل له فصل — فهو فصل بمعنى غير الذى كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال فى الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

---

(١) بالبطول : بالبطء ع || ثابت : + وذلك ه ، ى (٢) اختلاف : ساقطة من عا
(٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : اللتان عا ، ه (٥) بهما : بها ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
(٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د
(١٣) وصورة ... الكلى : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدّها : اسمه وحده د ، ع ، ن
(١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ى (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل فى الخاصة والعرض العام

فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شىء ؛ والثانى أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع فى نفسه دون الأشياء ٥ الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع فى كل زمان . والخاصة التى هى إحدى الخمسة فى هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هى الوسط من هذه ، وهى المقول على الأشخاص من نوع واحد فى جواب أى شىء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما فى كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإنّ العام الموجود ١٠ فى كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التى هى إحدى الخمس هى هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نعنى بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها ١٥ القسمة على هذا الوجه : وهو أنّ الكلى العرضى إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ى || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع
(٦) قد يخص : يخص م (٨) المكان : + فإنها هـ (٩) جواب : باب م
(٩ — ١٠) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ى
(١١) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى ى
(١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة هـ (١٤) نعنى : + أحد هـ ، ى || بالخاصة : بالخاصية م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع || جدا : أخيرا هامش ع (١٦) خاصا : خاصيا ع .

أو نوعا أخيرا ؛ لكن التعارف قد جرى فى إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التى هى إحدى الخمسة هى ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطا أو أخيرا ، وربما أوجبوا أن يكون النوعُ أخيرا .

٥ وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كلَّ ماهو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلا لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرضى إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائما ، فيكون خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجودا لأنواع ، وإما موجودا ١٠ لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضا عاما . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشىء من جهة عمومه وخصوصه وكليته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذرا ، فإنّ العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذ الخاص إنما يحسن أن يصير خاصا لأنه لنوع واحد ، فإذن ليس يحسن أن يُجعل أخص الوجوه الثلاثة فى استعمال لفظة الخاصة دالا ١٥ على المعنى الذى هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحراه بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة للإنسان ؛ والذى لكله إما دائما فى كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاكا أو ذا رجلين فى طبعه ، ٢٠ وإما لا دائما كالشباب للإنسان . فالخاصة — من حيث هى أَوْلى أن تكون إحدى الخمسة — هى ما ذكرناه ، وأما من حيث هى أَوْلى بأن تكون خاصة فهى اللازمة المداومة التى لجميع النوع فى كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إنّ كذا خاصة

---

(٢) التى ... هى : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هى : ساقطة من ن (٨) دائما : ودائما د ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فمن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذ : وإذا ع ، م || واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاما لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٧) بذلك : + المكان عا (١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، ه (٢٠) أن : بأن ى (٢٠ — ٢١) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ، وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ، ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أنّ الخاصة التى هى إحدى الخمس هى الضحاك لا الضحك ، والملاح لا المِلاحة ، وعلى ما قيل فى الفصل ، وإن كنا نتجوز فى الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك ٥ مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر كما يظنه أكثر الناس ؛ فإنّ ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق ١٠ له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حملُ واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام الذى هاهنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ، أى زيد شيء ذو بياض ، والشيء ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشيء ذو البياض ليس بعرضٍ بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض ١٥ بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعاً للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من المحمولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض ها هنا العرضى ، و إنْ كان ليس بعرضٍ بالمعنى الآخر ؛ فمن العرضى ما هو خاص ٢٠ ومنه ما هو عام ؛ فإنّ العرضى بإزاء الذاتى والجوهرى ، والعرض بإزاء

(١) حقيقية : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٢ — ٣) بحسب ... بالنوع : ساقطة من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على ى
(٨) هو العرض ساقطة هـ

الجوهر . والذاتى قد يكون عرضا بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرا ، والعرضى قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا ؛ وفى هذا الموضع إنما نعنى بالعرض العرضى .

ولم تعلم بَعْد حالَ العرض الذى هو نظير الجوهر ، وهذا شىء لم يَلتفت إليه ٥ أوَّلُ من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدودا مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذى يكون و يفسد من غير فساد الموضوع أى حامله » ؛ومثل هذا قولهم: «هوالذى يمكن أَنْ يوجد لشىء واحد بعينه وأن لايوجد ، وأنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم فى موضوع » .

١٠ فلنتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإنّ فيه وجوها من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذى كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك فى بعض حدود الفصل . والخلل الثانى أنه إنْ عنى بالكون والفساد حال ما يكون و يفسد فى الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقِرُّون أنَّ مِن العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو ١٥ غير مفارق . وإنْ عنى ما يكون فى الوجود والوهم جميعا ، فقد استعمل لفظا مشتركا عنده ؛ فإنّ لفظة "يكون" وقوعُها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإنّ من الأمور العرضية التى ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم استحال أن يكون الشىء قد بقى موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

---

(١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضى : فالعرضى ن (٣) وفى : فى د ؛ ففى ى
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن ط ع ، ى (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا || أى : أو ه || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || قولهم : + إن العرض س
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، ه || العام : العامى ع
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ى || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) بما : + قد ع ، ى

نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجد هذه المغامز كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السلبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشاركه فيه ، والطبائع ، من حيث هي طبائع ، ٥
لا من حيث هي كلية ، فإنْ أُلْحِقَ به أنه كليٌّ بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما ألحق هذا إذ ظَنَّ أنَّ هذا العرض ، الذي هو أحدُ الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيصبان ، وهذه خرافة ؛ ١٠
وذلك لأنه إنما يعني بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظَ الدال على معنى كلي ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ١٥
ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .

تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل
أكمل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : مجصلا ى (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ — ٦) والطبائع ... كلية : ساقطة من عا ، م ، ن ، ى (٧) ألحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا عا ، م (٩) هي : هو عا ، ن (١٠) شيصبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل عا (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشركه عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٣) يحد في : في حد س ؛ يحد ع ، م ، ى || العرض : + في ى (١٥) شاركه : يشاركه م || لفظ : ساقطة من عا ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم ى (١٨ — ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ى (١٩) أكمل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة
وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل ٥

إنَّ فى الوقوف على ما فَصَّلناه من أمر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة فى الكتب المدخلية بإيراد ذلك ، فلنحتذ فى ذلك حذوَهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنّ المشاركة التى تعم الخمسة هى أنها كلية أى مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصَنِّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التى ١٠ للفصل والخاصة والعرض ، إذْ أغفل فيها ذكر الكلية .

وتشترك جميعها فى شىء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها الحملَ الذى يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنّ الملوَّن الذى هو ١٥ جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذْ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئى ، الذى هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذْ يقال لزيد والأبيض مرئى ؛ وكذلك المتعجب الذى هو جنس الضحاك ، فإنَّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أى تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعمهما .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأولى : من هذا الفن أربعة فصول د
(٣) أضافت نسخة هـ فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة عا
(٦) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ى || عن : من ع (٨) حذوهم : حدودهم ع
(١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا عا ، هـ ، ى
(١٤) محمولة : محمول ى || ما يحمل : الحمل هـ || وكذلك : فكذلك عا ، ى (١٦) إذ يحمل ... العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : + إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها : أسماؤها هـ || أسماءها وحدودها : اسمه وحده عا ، ى || يعمهما : يعمها ى

فى المشهور أنّ طبيعةَ الجنس يجب فيها أنْ تقالَ على أنواع ، و إن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها، وعلى الشرط الذى ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع فى طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفا . وقد مَثَّلوا لذلك الناطقَ، فإنه يحوى أنواعا ،وقد علمتَ ما فى هذا ،ومع ما قد علمتَ فلم يُحسنوا فى إيرادهم هذا المثال؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هى الأنواع القريبة منه، بل هى أنواع النوع الواحد الذى قوَّمه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى؛ وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإنْ لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ مِنَ الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هى أنّ الجنس والفصل يشتركان فى أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع . وقد علمتَ أنّ هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هـذه عامة ، إلا أن يُقال إنّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو . وهذا شىء لم ينطق به مُصَرَّحا ، ولو نُطِق به لصَحَّ ، إذا عنى بالحمل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحمل فى جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشـاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علةُ رفع ما تحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعةٌ لمشاركة هى الأصل ، وهى أن كل واحد منهما جزءُ ماهيةِ النوع ومقومٌ له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما .

---

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على ى (٣) يمتنع : بممتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ى
(٩) الأنواع : النوع ى (١١) هى : هو تا (١٥) إذا : إذْ عا
(١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو عا ، ه || وهى : وهو ى
(٢٠) وذلك : + هو ع ، عا ، ه ، ى

وأما الخواص التى يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أنَّ الجنسَ يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أنّ الجنس أكثر حُوِيا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصةَ تخص النوع؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشرطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصةٍ تحته. وأما العرض فليس بيِّنا بنفسه أنه يجب أن يكون ٥ أقل من الجنس ، وذلك أنّ خواص المقولات العشر التى نذكرها بعد ، هى أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس فى عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أنَّ كون الجوهر ثابتا على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنْ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد وكالموجود ، بل ١٠ كالمحدث، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق، وهو جنس عنده للإنسان.

والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهى أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعة للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكانا لا يستوفى طبيعة الجنس، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل. وهذا معنى الحوىّ، ١٥ فإنّ الحاوى هو الذى يطابق كل شىء و يفضل عليه .

والمباينة الثالثة هى أنَّ الجنسَ أقدمُ من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده فى الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

(٣) والخاصة : + والعرض ع (٤ — ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من عا
(٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التى : الذى ع
(٨) أعم : + منها ه (١٠) مقولة : ساقطة من س ، م (١١) بل ... للإنسان : ساقطة من عا ، ى (١٢) فهى : هى م ، ه ، ى (١٤) ولم يمتنع ... لها : ساقطة من ع || فكان : وكان عا ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، ى (١٥) لمقابله : لمقابلها عا ، م ، ن ، ى
(١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، ه ، ى (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م
(١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفى هاتين المباينتين موضعُ شكٍ ، فإنّ من الفصول ما يقع خارجا
عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ،
ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك فى مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هى أنّ الفصلَ يُحْمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل
٥ من طريق ما هو ؛ وهذا القول بانفراده لايكون دالا على المباينة ؛ فإنّ شيئين
إذا وُصِفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنّ قائلا لو قال :
إنّ المباينة بين زيد وبين عمرو هى أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنّ هذا
ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا فى التفريق ، فإنّ الوصفين المختلفين
فى المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُد أن يكون كونُ زيدٍ حساسا
١٠ — وإنْ كان فى المفهوم مخالفاً لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به
زيدٌ عمرا ، فلا يستحيل أنْ يكونَ كل واحد منهما — مع أنه حساس —
ناطقا أيضا ؛ لأنّ الأوصافَ المختلفة المفهومات قد تجتمع فى موصوف واحد ؛
وكذلك الملاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى
يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .
١٥ ثم كون الجنس مقولا فى جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا فى جواب
أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمتنع
أن يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى
يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا فى جواب ما هو ، وبالقياس إلى
ما يفترق به مقولا فى جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لايمنع أن يكون جنس

---

(٥) شيئين : الشيئين ن ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ :
صانع م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا
(١١) فلا : فإنه لا ع ، عا ، هـ ، ى (١٣) وكذلك : + فى ع || والصائغ : والصانع م
(١٥) مقولا : معقولا م (١٦) يمتنع : يمنع ع (١٩) يفترق به : يفرز به ع

الشي هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إنْ كانت المباينة المطلوبة هى هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبتة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أُقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإنْ قال قائل : إنَّ الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد؛ فإنه ،وإنْ كان جنسا وفصلا لشيء ٥ واحد ، فإنَّ اعتبار أنه جنسٌ غيرُ اعتبارِ أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفَصْلية ، لم نخالفه، ولم نبكته ، ولم ننازعه فى التسمية ، ولكنه يكون غَيَّرَ مِنْ كلامنا معه ؛ لأنَّ كلامنا مع الذى دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ١٠ بكلا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحةً للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذى ذهبنا نحن إليه فى تفهم المقول فى جواب ما هو ، والمقول فى جواب أى شيء هو ، يعلمك أنّ المقول فى جواب ماهو ، لايكون مقولا فى جواب أى شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المباينةُ على ذلك الوجه صحيحةً . لكن لقائل أنْ يقول : إنكم ١٥ قد أطلقتم القولَ فى عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا فى كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إنّ الشيء مقول فى جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول فى طريق ما هو ؛ كما أنه فرقٌ بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل فى الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل فى الماهية ، ويكون فى ذلك الطريق ، وإنْ لم يكن وحده دالا على ٢٠

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : فذلك ن
(٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ى (٥ — ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلتى ه
(١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهيم ب (١٥) ذلك : هذا س ، عا || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو عا ، ن ؛ ه (٢٠) فى : + جواب ع

الماهية ، والمقول فى جواب ماهو ، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سُئِل عما هو .
فالفصل يدخل فى الماهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذْ هو جزءُ الشىء
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا فى جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء : إنّ الفصل قد يكون مقولا فى جواب ما هو أيضا
٥ فى بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دالٌّ على ما هو ؛ ذلك لأن
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشىء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فلذلك يجعل الجنس أوْلى
منه بما هو . وفى هذا الكلام خللان : أحدهما أنّ ما كان من الفصول يجرى
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر
١٠ أنّ الشىء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشىء الآخر بوصف ، يجب أن يكون
الوصفُ الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على
الثبات ، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلقيته ؛
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو أَحْرى بأن يكون مقولا فى جواب ماهو ،
والفصل هو الذى ليس هو بأحرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا
١٥ الوصف ، بل من جهة القَمِن ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإنْ فُعِل
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافى عرضى ؛ وإن لم يفعل
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة فى الحد ، وبين الجنس وبعضها
مباينة فى الحد .

والمباينة التى بعد هذه هى أنّ الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ،
٢٠ والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفى إطلاق
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إنْ أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا
ملاصقا فقط ، وجد للشىء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس فى العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ — ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :
وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ى || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :
فقد س ، ع ، عا ، م ؛ هـ

يوجد الكثير منها للشىء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناسَ الشىء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة فى الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشىء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثِّل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التى رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا فى مثاله واحد ، بل كما أن الجنس الأقرب الذى ليس بجنس الجنس هو فى مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذى ليس بفصل الجنس هو فى مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها فى بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها فى بعض . وإشباع القولِ فى هذا من حق صناعةٍ أخرى .

والمباينة التى بعد هذا هى أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذى كالمادة يخالف الذى كالصورة . وأمّا أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنتسب إليهما بالفعل إلا فى زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين فى زمان واحد . وها هنا فروق أخرى تُذكر فى غير هذا الموضع . وإذْ الجنس ليس مادةً ، فليس الفصلُ صورةً . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنه عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، ه (١١) فإن هاهنا : فها هنا ن ، ه || فإن ها هنا وجها : منها هنا وجه م ؛ ها هنا وجه ع ؛ فها هنا وجه آخر ى
(١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : + له عا ، ى (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، ه ، ى (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مُقوما بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذْ الجنسُ للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثانى]

٥ (ب) فصل فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهى أنهما يتقدمان ما يحملان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهى أنَّ كل واحد منهما كلى . وقد نسى موردهما أنَّ هذه مشاركة جامعة قد ذُكرت مرة ؛ فإنْ أرادوا أن يجعلوا هـذا وجها ١٠ خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فمثل ما كان مع الفصل ، وهو أنَّ النوعَ مَحْوِى للجنس ، والجنس ليس بمحوى للنوع .

وأخرى فى قوتها وهى أنّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا ١٥ وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رُفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعةُ النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهى أنّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قيلت

---

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ى (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نسى : يسمى م ؛ يشيرى (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما س (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهى : وهو ه (١٥) رفعت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك بخ || وهى : وهوعا (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

من جهة الحوى وغير الحوى ؛ وهذه المباينة ليست من المباينات التى فى قوة
السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أنْ لو قيل إنَّ الجنس
يحمل على النوع بالتواطؤ كليا ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما
تسلب عن النوع فى هـذه المباينة صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس
بالتواطؤ حملا كليا ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه ٥
المباينة أن النوع لا يكافىء الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى
إلا بين مختلفين .

ومباينة أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه
لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذْ يحوى أمورا وموضوعات
غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى ١٠
الفصل زائدا عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس
بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى
الحيوانية ، ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق .

ومباينة أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس
نوع أنواع ، وإنْ كان فى كل واحد منهما متوسط . ١٥

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛
أى إذا وُجِد النوع وجدت الخاصة ، والجنس أيضا . وهذه المشاركة قد
توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

---

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من س ، عا ، ن ، ه
(٣) بالتواطؤ : + حملاى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة
من د (٦ — ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ى (٨) على : عن ع
(٩) عليه : عنه ع (١٢) الإنسانيـة كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك
عا ، ه (١٤) وهى : وهو عا ، ه (١٧) والجنس أيضا : ساقطة من عا ، م ||
وهذه : فهذه ع (١٨) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛ إذْ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أحرى ؛ فنسى هناك وأورد فى هذا الموضع ؛ ٥ على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإنّ الخجل بالفعل من خواص الناس وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمور أخرى . وبالجملة أى برهان قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء بَيَّنَهُ له ؟ وإنما أورد له مثالا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشىء الذى ليس بيِّنا بنفسه . وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من ١٠ الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسى هذا الاعتبار عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه المباينة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ، ١٥ وهو أنْ يكون حملهما حملا بالاسم والحدِّ . وهذا أيضا قد كان يليق به أن يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقرّبه أن لا ينسى حكمه فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظَن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المباينات ، فالأُولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة ٢٠ متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

---

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع
(٨) العلمى للشىء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ع || ودائما : دائما ع (١٣) المباينة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى : ساقطة من ن || كلاهما : كايهما ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه : ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ى (١٩) متقدم : مقدم م .

المـادة كَعَرْض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جميعا كالضحك .

والثانية أنّ الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

ومباينة أخرى أنَّ الجنسَ يُحمل على كل واحد من الأنواع حَمْلا كليا ، ولا ينعكس ؛ إذْ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسـان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذْ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمـة العامة ، أو بين طبيعتى الجنس والخاصة مطلقا ؛ إذ تلك لا تحتمل وهـذه تحتمل ، أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هى فى ضمن تلك ، وهى أنّ الخاصة ، وإنْ كانت لكل النوع ودائمـا كالجنس ، فإنهـا لا تكون لغير النوع ، والجنس يكون .

ومباينة أخرى منتزعة من المباينة الأولى ، وهى أن الجنس يرفع الخاصة برفعه ، من غير عكس . ومَنْ شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المعلقة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن فى التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان فى أن كلَّ واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصا ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل مايعرض له ، لأنه إنْ كان مايعرض له منبعثا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه مالحقه ،

(٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (٥) إذ لا : إذ ه
(٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨ — ٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع
(٨) وهذه : + قد عا ، ى (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، ه || هى : ساقطة من ع || وهى : وهو عا (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣ — ١٤) بالتقدم والتأخر : بالمتقدم والمتأخر ع (١٥) وهو : وهى ه ، ى (١٦) خاصة : ساقطة من ن
(١٩) منبعثا : مستعينا ع || تقررت : تقرر عا || بفصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التى تَعْرِض من خارج، فيكون النوع أولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج؛ لكن هذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة .

والمباينة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التى تحت الجنس تشترك
٥ فيه بالسوية ، والتى تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة رديئة ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانيا فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إنّ الجنس لا يحمل على الأشياء التى تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعا فى أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت
١٠ لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث وأمور أخرى . ولفظ الرجل يُوهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز فى الأعراض أن يكون فيها محمولٌ لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك فى الخواص ؟ فعسى أن يكون كونُ هذا أعم وذلك مساويا ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

١٥ والمباينة التى هى بعد هذه أنّ الأعراض توجد فى الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهى أقدم من الأشخاص . وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إنّ الأعراض توجد فى الأشخاص على القصد الأول، والأجناسَ والأنواعَ لا توجد على القصد الأول. أو يقول : إنّ الأجناس والأنواع أقدمُ من الأشخاص ، والأعراض ليست
٢٠ أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيءُ أقدمَ وموجودًا على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فيها م || والتى ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال ى
(٩ — ١٠) ربما حملت لا : إنما حمله س (١٠) إلا : لا ع ، عا ، ن ، ه (١٣) أن : + لا عا || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه عا ، ه || لذلك : لتلك ع ؛ ذلك عا
(١٥) هى بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن ه ؛ بعد هذه فهى أن ع ، عا ، م
(١٨) والأجناس : وفى الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إنْ كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإنّ النوع كذلك . وأما الجنس فعساه أنْ لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قَدْ سَهَا فى إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذْ كان وكدُه الاشتغالَ بالتميز بين الجنس والعرض . ٥

والمباينة التى بعد هذه هى أنّ الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودةٌ أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية . ١٠

والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المبـاينة فإنَّ حَمْلَ النوع من طريق ما هو ، وحَمْلَ الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنْ صَلُحَ أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بُحِث عن هذا قبل . ١٥

والمبـاينة الأخرى هى أن النوع لايوجد ألبتة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل فى أكثر الأحوال أو فى كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

---

(٣) بتوسط ... الشخص : ساقطة من م (٤) قدسها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع
(٧) أغفلها : أغفلهما ى (١٠) بأنهما : فى أنهما بخ ، س ، ع (١١) ذاتيان : دائمتان عا ، ى (١٤) وإن : فإن ع ، ى ؛ كان فإن هـ || الحيوان : الحيوانات بخ
(١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هى : فهى عا (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هى أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأَوْرَد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصلَ جنسِ الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا : إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذْ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَـرِّف للحق بعدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدمُ من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهى أنَّ فصلين يأتلفان فيُقَوِّمان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوَّم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمـائت ، وقد عُلِم أنهما غير متساويى التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجْعل الفصلان من جنس فصلى الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإمَّا أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفى الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان ألبتة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطقَ والمـائت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإنْ لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتمعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برفعه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكما ى || بعدوله : لعدوله ع ، ى (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيتقوم عا ، ن || وقد : فقد ى (١١) التركيب : الترتيب عا ، م ، ن ، ه ، ى || تستمر : تسمى ع ، ى ؛ + مباينة م ، ى (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) هو شيء : شيئا بخ ، ى (١٨) لا : فلا عا ، ه

فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع
الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب
إليه فى ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه
نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق
والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت ٥
شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات
له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان
داخل فى ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا فى ماهية الناطق والمائت ؛ فليس
الناطق والمائت نوعين بالقياس إليها ، وإن كانا محمولين عليها ، وإلا كانا
متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان ١٠
لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجِد فى الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا
فى الموضوعات ، ولا يوجد ذلك فى الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة
فتفعل باجتماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير
منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاثنينية والثلاثية .

وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويجب ١٥
أن تعلم أن هذا إنما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة
الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون
بالسوية . ويشتركان فى أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة.
وأما المباينات فلأن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون
لأنواع ، وقد علمتَ ما فى هذا . ٢٠

---

(١) كالاثنينية : كالاثنوية ى (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ، ى ؛ والجواب ع
(٣) متوجه : متجه ى (٧) الناطق : الناطق والمائت ى (١١) وجد : وجده م
(١٣) موضوع : موضع م (١٤) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى
(١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س
(١٩) فلأن : فإن ى .

وأتبع ذلك مباينة هى كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصـل قد لا ينعكس فى الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل و بين العرض الغـير المفارق ، فدوام وجودهما ٥ لموضوعاتهما .

وأما المباينات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائما ماهو له فصل ، ولا يُحْوَى ألبتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هى عامة ، وتُحْوَى أيضـا من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحو يه كما كان العرض ١٠ يحو يه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره . وقد نسى الرجل ماقاله : «إنّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمى ، لاينبغى أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهومَ وجه الحوى المثبِت للعرض والجنس مباينٌ للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يَحوِى ويُحوَى ، إذ هو من ١٥ جهةٍ أعم ومن جهةٍ أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، و بعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مباينة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جَعَل العارض للشىء ولا يعمه خارجا من جملة العرض ؛ وكان تَوَهَّم فيما سلف أنه فيـه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، ٢٠ فلأنه جعل من شروط العرض التى بها يباين أنه يحوى النوع و يزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أنّ هذه مباينة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

---

(١٠) يحو يه : يحوى س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه (١٢) مشكك : مشكل ع || علمى : عملى م || فإن : كأن د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما : + قد ع ، ى (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أنْ لا شيَ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان، بل طبيعة
الفَصْلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان، وكون الشيء عَرَضًا لايمنع ذلك؛
لكن الرجل أطلق أنّ الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

ومباينة أخرى هي أنّ الفَصْلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه،
فيكون هو ناطقا وغير ناطق، والعرضية لاتمنع ذلك؛ فإن الأعراض الغير المفارقة ٥
قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية فى أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر،
فكل إنسان ضحاك، وكل ضحاك إنسان؛ وفى أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما
دائما .

أما المباينات فأولاها أنّ الشيء الذى هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر، ١٠
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر؛ وهذه المباينة متشوشة ردية جدا .
أمّا أولا فلأنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضايف
للجنس وبين غيره، بل يشتغل بالنوع السافل، والآن فقد أعرض عن ذلك،
واشتغل بالنوع المضايف للجنس، ثم الخطب فى هذا يسير . لكنه لو كان قال :
إنّ النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر، ثم قال: إنّ الخاصة لا تصير خاصة ١٥
لشيء آخر، لكانت مباينة حسنة؛ ولكن الحكم فى النوع كاذب . ولو قال :
إنّ النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر، والخاصة لاتصير جنسا لشيء آخر، لكان
هذا أيضا صحيحا؛ ولكن الحكم فى الخاصة كاذب . فكما أنّ النوع الذى ليس
بسافل يصير جنسا، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا، فتكون خاصةً

---

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) الفصلية : الفصل ى || تمتنع : تمنع م
(٤) لمقابلاتها : لمقابلتها ى (٥) فيكون : حتى يكون ع، ى (٧) منهما : منها عا
(٨) فكل : فإن كل ع، ى (١٠) جنسا لشيء : + آخر ع (١١) مشوشة : مشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشغل م (١٥) إن النوع : + جنسا هامش ع (١٦) لكانت : كانت ع
(١٧) يصير ... لشيء : ساقطة من د (١٨) فكما : كما ع (١٩) كذلك : فيكون ن ||
كذلك ... جنسا : ساقطة من د ؛

لنوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال : إنّ النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر لكان مستقيما .

ومباينة أخرى وهى أن النوع متقدمٌ فى الوجود ، والخاصةَ متأخرةٌ ؛ وهذا مسلم معقول ، كما قد سلف . ٥

ثم أورد مباينــة أخرى وهى أنّ النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد فى بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إنْ عنى بالخاصة مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى الآن ؛ وإنْ عنى بالخاصة الاستعدادَ الطبيعى ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإنّ كون الإنسان ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المباينة — إنْ صحت — ١٠ فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومباينة أخرى هى أنّ حدّيهما مختلفان ، وهذه المباينــة موجودة بين الجميع ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأمّا النوع والعرض فيعمهما أنهما كليان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعد ما بينهما ؛ وأما المباينة فلأن هذه لماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ، ١٥ وأعراضه لايجب أن تكون واحدة . وهذه المباينــة توجد أيضا بين الجنس والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيــه ، والعرض قد لايستوى ، وإنْ كان غير مفارق كسواد الزنوج . وأما الخاصــة والعرض الغير المفارق فيشتركان فى أنهما دائمان لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب ٢٠ أن لاينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

---

(٢) للشى : الشىء ع || لا تصير : لا تكون عا (٣) لكان : كان ع (٤) وهى : ساقطة من ع (٦) ثم : + أن هـ (٨) الضحك : الضحاك ع || خرج : جرى م (١٣) ليست : ليس ى (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن (٢٠) دائمان : دائما عا ، ن (٢١) بأن : فى أن ع ، ى .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجى والغراب ويجب أن تتذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف فى المقالة الأولى .

ومباينة أخرى أن الاشتراك فى العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، وفى الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفتَ ما فيه .

٥ فهذه هى الاشتراكات والمباينات المشهورة التى أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التى ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يُعَبر عنه فيقال مثلا : الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو فى طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا». ولو أنه وفق لكان ١٠ يورد أولا المشاركات التى بين الخمسة ، ثم التى بين أربعة أربعة ، ثم التى بين ثلاثة ثلاثة، ثم التى بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التى بين واحد وبين أربعة ، ثم التى بين اثنين وثلاثة ، ثم التى بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هى بين اثنين اثنين منها تركا مهملا، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره ١٥ فيما أهماه أوقع وأحسن .

[الفصل الرابع]

(د) فصل فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

وإذْ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أنْ نعلم أنَّ الشىء الذى هو منها جنس ليس جنسا لكل شىء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب ٢٠ أن يكون فصلا لكل شىء ، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه، وإما من حيث هو مُقَوِّم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشىء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

---

(٢) ويجب : فيجب هـ ، ى (٣) الخاصة : الخاصيتين ع (٤) وقد ... فيه : ساقطة من عا
(٥) هى : ساقطة من ع ، م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد : أورد بخ ، م ، ى
(٦) وجميع : جميع ع (١٠) بين : ساقطة من م || الخمسة : الخمس ى (١١) يورد : يذكر ى
(١٢) أربعة : الأربع ى || ثلاثة : ثلاث ي || واحدة : ساقطة من م || وواحدة : + وأخرى د
(١٣) فيكون : ليكون ى .

أو لجنس ، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإنّ الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والماشى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ للمتنقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة فى واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإنّ الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شىء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشىء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ،

١٠ فإنّ ذا النطق والناطقَ شىءٌ واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشىء الذى يقال عليه ولا يدخل فى ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجهٍ كنسبة الخاصة التى توجد فى البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل فى حده وماهيته دخوله فى إنيته ، ككثير من العلل وكالصورة للمادة ، هذا إن كان الفصل أخص

١٥ على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإنّ قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تتحصل لك فى الفلسفة الأولى .

والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ،

٢٠ مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

(١) بجنس : لجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) فى : ساقطة من م
(١٤) إنيته ككثير : إنية كثير ن || العلل : المعلول عا || وكالصورة : وكالضرورة م
(١٦) التحصيل : + إنما ه ، ى (١٨) عارض : عرض عا || العارض : العرض عا || العام : ساقطة من ه .

وربما كان خاصةً لجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً لجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أنَّ ذلك قد يقع في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان — من حيث هو حيوان ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق — نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذى هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .

والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذى هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض ، لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

واعلم أنّ هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذى هو الناطق مثلا ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأنَّ ذا النفس فصلُ بعض الأجناس المتوسطة التى للإنسان . وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أنَّ الملون جنسُ عرض الإنسان الذى هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذ ن (٤) الجوهر : الإنسان ع ، ى (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض : لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ى || تركب : تركيب ع ، عا ، ى (١٨) جنس فصل : بجنس لفصل ه ، ى || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || للناطق : الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ى || الإنسان : للإنسان عا ، ه ، ى .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، وجنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أن المتعجب بالفعل جنسٌ للضحاك بالفعل الذى هو خاصة ، والصَّيَّاح جنس للصاهل الذى هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصلُ خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق فى كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أعم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المنقسم بمتساو بين الذى هو فصل الزوج ، فإنَّ ذا النصف خاصةٌ لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإنَّ المبصر خاصة الملون ، والملون عرضٌ عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرضَ النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصةَ للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لهما ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجى . والحمد لمولى النعم
ومرادف الآلاء والقسم

---

(١) وجنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ع ، ى
(٣) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ى || جنس : بجنس ع ، ه
(٧) ويتركب : وقد يتركب ه (٨) وقد يتركب : ويتركب عا ، ن (١٣) فإن ذا : وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من ه (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثانى ه ؛ آخر الفن الأول من الجملة الأولى من علم المنطق عا

(ا) فهرس الأعلام[1]

الاسم	المراجع
أرسطوطاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٩ ٢/٥ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطقسات	٥/١١ — كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية فى القرن الثالث ، وعلى أيدى مترجمين مختلفين أهمهم الحجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [القفطى ٦٢] .
أَصْبَهان	١٢/٣ مدينة فى فارس ، خرج اليها ابن سينا متنكرا من همذان ومعه أخوه والجوزجانى وغلامان فى زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتم فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩ — ٤٢١] .

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التى وردت فى مقدمة الجوزجانى أو فى المدخل ومقدمته ، سواء أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطنها فى النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح . وهى جد قليلة ، لأن ابن سينا ضنين بذكر أسماء من يحكى آراءهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكتفى فى هذا بالتلويح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشحطين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أُقليدس	٥/١١ — الفيلسوف الرياضى المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [القفطى ٦٢]
جُرْجان	١٦/١ — مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها فخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجانى ابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ [المدخل ١٦/١ — ياقوت ٤٨/٢]
البرهان	١٧/٩٥ — جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجانى	٥/١ — صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ ، وظل ملازما له حتى توفى الشيخ سنة ٤٢٨ هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقى ١٠٠/١٠١ — انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل...	١٢/١٠٠ — ٤/١٠٣ — ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجى .
الرَّىّ	٨/٢ — كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهى أقرب إلى خراسان [البكرى ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [القفطى ٤١٩]. وهى طهران العاصمة الحالية لإيران .

الاسم	المراجع
شمس الدولة	٩/٢ — كان فخر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهمذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همذان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته فى تدبير الملك [ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندمائه ، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحبسوه . ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانيا و بقى فى خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ .
صاحب إيساغوجى...	١٢/٨٠ هو فرفر يوس الصورى المشهور [٢٣٣ – ٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، و إنما يسميه صاحب إيساغوجى ١٢/٨٠ – الرجل ١٢/١٠٠ – ٤/١٠٣ – ١١/١٠٦ – أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦ – من قصد تقديم هذا الكتاب ٩/٧٧ – مصنف المدخل ١٠/٩١
صاحب المنطق ...	٢/١١ — انظر أرسطوطاليس .
فَرْدَجَان	٧/٣ — قلعة مشهورة من نواحى همذان ، و يقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣] . رسمتها بعض المخطوطات فردوجان ، و بعضها الآخر فروزجان ، وفى الفارسية فروزكان هى الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass] . الأرجح أن ابن سينا حبس بها

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همذان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان ، فخف إليه وأخمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٢١٣/٧ — القفطى ٤٢٠ ، ٤٢١].
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيغورياس	١٧/١٠٠ — أول كتاب فى المجموعة المنطقية بعد إيساغوجى ، سماه العرب المقولات .
اللواحق	٨/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى	٦/١١ — كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس فى القرن الثانى بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة فى القرن الثالث الهجرى ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [نلينو تاريخ علم الفلك ٢١٦ — ٢٢٩] .
المدخل فى الحساب	للكندى كتاب يعرف بالمدخل إلى الأرثماطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشاءون	١٤/١٠ — انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول	٢/٥٩ — انظر أرسطوطاليس .

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ — انظر صاحب إيساغوجى .
المؤتم به	٤/١١ — انظر أرسطوطاليس .
هَمَذان	٨/٢ — بالذال المعجمة مدينة وإقليم فى فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت فخر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ياقوت ٨٢١/٤] .

(ب) فهرس النصوص[1]

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
٤٧/١٨ — ١٩	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو.	المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
٥٤/١٠	النوع ...كان مستعملا.. على معنى صورة كل شىء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
٥٤/١٦	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للمرتب تحت الجنس .
٥٥/٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
٦٠/١٥	إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ١ ٥) إلى أن ابن سينا فى "مدخله" حاكى إيساغوجى والتزم ترتيبه ، بل و بعض تعبيراته بنصها . ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة ، موردين بعض جمل المدخل وما يقابلها فى " إيساغوجى " ، وذلك أخذا عن الترجمة العربية لأبى عثمان الدمشقى ، وهى نسخة مأخوذة عن مخطوط " الأورجانون " بمكتبة باريس الأهليـة ، وقد نشرها الدكتور أحمد فؤاد الاهوانى ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ صفحة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٦/٦٢، ١٧، ١٨	فإن الجوهر جنس لاجنس فوقه ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ، وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو .	إن الجوهر هو أيضا جانس ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .
١٦/٧٢، ١/٧٣	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .
١١/٧٤، ١٢	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	ويقال فى شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفصل محدث للنوع .
١٥/٧٥	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .
١١/٧٦	وأيضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .

إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو .	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب أى شىء هو.	٧٦/١٢، ١٣
الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس.	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس .	٧٦/١٢
وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...	الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره	٨٤/١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠
والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	٨٦/٦
وذلك أن منه مفارقا ومنه غير مفارق .	من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق .	٨٦/١٤
العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشىء واحد بعينه وألا يوجد .	هو الذى يمكن أن يوجد لشئ واحد بعينه وأن لا يوجد	٨٦/٧
هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم فى موضوع .	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم فى موضوع .	٨٦/٨

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
٩/٩١	المشاركة التى تعم الخمسة هى أنها كلية أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا .	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان فى أنّ كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته فى الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما علة رفع ما تحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما .
٢،١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣،١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل.	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترفع الجنس .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
٩٤/٤، ٥	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشيء والفصل يحمل من طريق أى شيء هو .
٩٦/١٩، ٢٠	أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد فأما الفصول فأكثر من واحد .
٩٧/١٥	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الخلقة .
٩٨/١٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٩٩/٨	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التى دونها باحتوائها عليها ...
٩٩/١٤	ليس فى النوع جنس أجناس ولا فى الجنس نوع أنواع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع
١٠٠/١، ٢، ٣	طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٣/١٠٣	وأما المباينة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شىء هو .	ويخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شىء؛ ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشىء .
١/١٠٤	الفصل أقدم من النوع .	الفصل أقدم من نوعه .
١٠،٩/١٠٤	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ؛ والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .
١٥/١٠٥	وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية .
١٨/١٠٥	ويشتركان فى أنهما للكل ودائما .	ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشىء دائما وجميعه .
٦/١٠٦	الفصل يحوى دائما ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبتة .	الفصل يحوى ولا يحوى .
٢،١/١٠٧	لا شىء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشىء عرضا لا يمنع ذلك .	والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٠٧/١٠، ١١	الشىء الذى هو نوع لشىء يصير جنسا لشىء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشىء آخر .	النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .
١٠٨/٤	النوع متقدم فى الوجود ، والخاصة متأخرة .	النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .
١٠٨/٦، ٧	النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد فى بعض الأوقات .	النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد فى بعض الأوقات .

فهرس المصطلحات[1]

(ا)

---

(١) لم نثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التى وردت فى كتاب " المدخل " من " الشفاء " . ورتبناها ترتيبا أبجديا ، وبينا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التى ورد فيها . وذكرنا مقابله اللاتينى ، أخذا عن ترجمة العصور الوسطى ، معتمدين على النص الذى تقوم الآنسة دلفرنى بتحقيقه ونشره — فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ س ١٧ وص ٤١ س ٩ ؛ فإنا عولنا فيها على النسخة المطبوعة فى البندقية سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولسنا بصدد مناقشة المقابلات اللاتينية فى نشأتها وتطورها ومدى صدقها فى أداء اللفظ العربى ، فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يتفق بعض ما ذكرنا من المصطلحات فى هذا الفهرس مع ما ورد فى فهرس الآنسة جواشون :
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn – Sīnā*, Paris, 1938,

إلا أنا ننظر للموضوع من زاوية تختلف عن الزاوية التى اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة * على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتينى للكلمة .

(ب)

frustrum — باطل ١٦ ، ٦ ، ٧

falsum — » ١٨ ، ١٨

falsitas — بطلان ٩ ، ١٧

destructio — » ٨١ ، ٨

differentia, differentiae — مباينة — مباينات
٤٦ ، ١٨ ؛ ٧٨ ، ٢ ؛ ٩١ ، ٤ ، ٧ ؛ ٩٣ ، ١٢ ، ١٧ ؛ ٩٤ ، ١ ،
٤ — ٧ ؛ ٩٥ ، ١ ؛ ٩٦ ، ١٩ ، ٢١* ؛ ٩٧ ، ١٥ ؛ ٩٨ ، ١٢ ،
١٩ ؛ ٩٩ ، ١ ، ٤* ، ٦ ، ٨ ، ١٤ ؛ ١٠٠ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ١٠١ ،
٤ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ١٠٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ؛ ١٠٣ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ،
١٣ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٤ ، ١ ، ٩ ، ١١ ؛ ١٠٥ ، ١٩ ؛ ١٠٦ ، ١ ،
٦* ؛ ١٠٧ ، ١٠* ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ؛ ١٠٨ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢ ،
١٥ ، ١٦ ؛ ١٠٩ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١٣

distinctio — مباينة ٩٥ ، ١٥

discrepantia — مباينة
١٠٤ ، ١ ، ١١ ؛ ١٠٥ ، ٣ ؛ ١٠٦ ، ١٧ ، ٢١ ؛ ١٠٧ ، ١ ، ٤

(ت)

consequentia — توابع ٧٥ ، ٦

(ج)

particulare — جزئى ٢٤ ، ١٠ ؛ ٢٧ ، ٧ ، ١٥ ، ١٨

singulare — » ٧٥ ، ٨ ؛ ٩٨ ، ١١

particularia — جزئيات
٢٢ ، ١١ ؛ ٢٨ ، ١٠ ؛ ٣١ ، ١٩ ؛ ٥٥ ، ١* ؛ ٧١ ، ٢١

جزئيات ٣١ ، ١٨ ؛ ٥٧ ، ٦ ؛ ٨٢ ، ١٤ ، ١٥ singularia

الجزئية ١٥ ، ٦ particularitas

» ٥٧ ، ١٧ individualitas

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

جنس genus

٣٨ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ — ١٨ ؛ ٣٩ ، ٢ ، ٥ ، ١٨ ؛ ٤٦ ، ٧ ، ١٠ — ١٢ ؛ ٤٧ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ١٤ — ١٦ ، ١٨ ؛ ٤٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٤٩ ؛ ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٠ ؛ ٥٠ ، ٥ ، ٧ ، ١١ — ١٨ ؛ ٥١ ، ١* ، ٢* ، ٥ ، ٦ ، ٨ — ١١ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ٥٢ ، ٢ ؛ ٥٣ ، ٩ ، ١١* ، ١٢* ، ١٣* ، ١٤ ، ٢٠ ؛ ٥٤ ، ١ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ؛ ٥٥ ، ٣ — ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ؛ ٥٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ؛ ٥٨ ، ٣ ، ٥ ، ١٤ ؛ ٥٩ ، ١٠ ، ١١ ؛ ١٩ ؛ ٦٢ ، ٢ ، ٦ — ١٦ ؛ ٦٣ ، ١ ، ٣ — ٦ ، ١١ ، ، ١٣* ، ١٧ ؛ ٦٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ؛ ٦٥ ، ٧ ، ٩ ؛ ٦٧ ، ٤ ، ٥ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٨ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ؛ ٦٩ ، ١ ، ٢ ؛ ٧٠ ، ١ ؛ ٧٢ ؛ ١١ ؛ ٧٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ؛ ٧٥ ، ١١ ؛ ٧٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ٧٧ ، ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ؛ ٧٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ٧٩ ، ١ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ٨٠ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ؛ ٨١ ، ١٧ ؛ ٨٢ ، ١٧ ؛ ٨٥ ، ١٦ ؛ ٨٦ ، ٨ ، ١١ ؛ ٨٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٩١ ، ٥ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٢ ، ١ ، ٩ — ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ؛ ٩٣ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ — ١٩ ؛ ٩٤ ، ١* ، ٢ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ٩٥ ، ٢ — ٦ ، ٩ ؛ ٩٦ ، ٥ ، ٦* ، ٧ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ؛ ٩٧ ، ١ ، ٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ؛ ٩٨ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ — ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ — ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ؛

(ح)

١٨ ، ١٩ ؛ ٥٤ ، ٢ ، ٣ ؛ ٥٩ ، ١٠ ؛ ٦٠ ، ٨ ؛ ٦٤ ، ٢ ، ٣ ؛
٦٧ ، ١٨ ؛ ٦٨ ، ٤ ، ١٠ ، ١٦ ؛ ٧٧ ، ٢١ ؛ ٨٦ ، ١٠* ، ١٢ ؛
٩١ ، ١٩ ؛ ٩٦ ، ١٧ ؛ ١١٠ ، ١٣

حد ٥٩ ، ٩ ؛ ٧٧ ، ١٧ ؛ ٨٦ ، ٥ — descriptio

حد ٦٧ ، ١٧ — differentia

التحديد ٤٨ ، ١ — descriptio

التحديد — diffinitio
٥١ ، ١١ ؛ ٥٣ ، ٣ ، ٩ ، ١٢* ، ١٤ ؛ ٥٥ ، ١٥ ؛ ٧٧ ، ١

فى التحديد ٤٨ ، ٣ — in diffiniendo

حرف ٢٦ ، ١ — verbum

حمل — praedicatio, praedicatur
١٥ ، ٦ ؛ ٢٨ ، ٥ ؛ ٤٥ ، ١٨ ؛ ٤٩ ، ١٧ ؛ ٦٠ ، ١٦ ؛ ٧٧ ،
١٠ ؛ ٨٢ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ١٠٦ ، ٢ ، ١٠

حملا بالاسم والحد ١٠٠ ، ١٥ — p. nomine et diffinitione

بالتواطؤ ٩٩ ، ٥ ؛ ١٠٠ ، ١٤ ، ١٨ — univoce

على التواطؤ ٩٨ ، ١٨ ؛ ٩٩ ، ٣ — univoce

حمل مواطأة ٢٨ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ؛ ٩١ ، ١٨ — univoce

بالحقيقة والمواطأة ٢٨ ، ٦ — vere et univoce

حملا كليا ٩٨ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٣ ، ٥ ؛ ١٠١ ، ٤ — p.universaliter

حملا مطلقا ٨٢ ، ١١ — p. absolute

حمل اشتقاق ٢٨ ، ٦ ؛ ٨٢ ، ١٢ — denominative

(خ)

(د)

(ذ)

ذات ٣٠ ، ١٣ ، ١٤ esse

ذات substantia (essentia)

٢٧ ، ٤ ، ٥ ؛ ٢٨ ، ١٣ ، ١٤ ؛ ٢٩ ، ٧ ؛ ٣١ ، ٢ ، ١٩

ذات substantia

٤٨ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ؛ ٧٦ ، ١٦

ذاتى ٢٤ ، ١٠ ؛ ٧٦ ، ٥ ؛ ٨٥ ، ٢٠ ؛ ٨٦ ، ١ ، ١٨

ذاتى substantiale

٣١ ، ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٣١ ، ١٣ ، ١٦ ؛ ٣٢ ، ٣ ؛
٣٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ؛ ٣٥ ، ٣ ؛ ٣٦ ، ٢٠ ؛ ٣٧ ،
١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٨ ؛ ٣٨ ، ٢ ، ٣ ؛ ٣٩ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٩* ، ١٠ ؛ ٤١ ، ١٢
١٣ ، ١٥ ، ١٦ ؛ ٤٢ ، ٣ ؛ ٤٤ ، ٨ ، ١٣ ؛ ٤٥ ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ،
٧ ، ٩ ؛ ٤٦ ، ١ ، ٢ ، ٥٥ ، ١١ ، ٢١ ؛ ٥٨ ، ١٢ ؛ ٧٥ ، ١٦ ؛
٧٦ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٣ ، ١٨ ؛ ٣ ، ١ ، ١١

الذاتية ١٥ ، ٦ ، ٧ ؛ ٢١ ، ٨ essentialitas

الذاتية ubstantiale

٣١ ، ٧ ؛ ٣٧ ، ١٤ ؛ ٤٤ ، ٦ ؛ ٤٥ ، ٢ ؛ ٨٢ ، ١٨

ذهن animus

١٧ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ؛ ١٨ ، ١ ، ١٠ ؛ ٢١ ، ٣ ؛ ٦٦ ، ١٨

ذهن intellectus

٢٢ ، ٩ ؛ ٢٣ ، ١٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٢٦ ، ١١ ، ١٨ ؛ ٢٧ ،
٤ ، ١٣ ؛ ٣٤ ، ١٩ ؛ ٣٥ ، ٣* ، ٥ ، ٦* ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ؛ ٣٦ ، ٩ ،
١١ ، ١٦ ؛ ٣٧ ، ١* ، ٣ ؛ ٤٣ ، ٢ ، ١٠ ؛ ٤٨ ، ٩ ؛ ٤٩ ، ١٧ ،
٥٥ ، ٩ ؛ ٦٧ ، ٤ ؛ ٧٥ ، ٤

ذهن ٦٥ ، ١٧ ؛ ٦٦ ، ٤	mens
ذهن ٢٢ ، ١٩	cogitatum
ذهن ٨٢ ، ٦	ratio

(ر)

رأى ١٢ ، ٩ ، ١٠	sententia
روية ٢٢ ، ١٨	ratio
» ٢٢ ، ١٩	cogitatio
بالروية ٢٠ ، ١٨	cogitando
الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤	intellectus interior

مرادف : انظر : اسم

رسم — descriptio

١٨ ، ٥ ؛ ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ؛ ٤٨ ، ٢ ؛ ٤٩ ، ٥، ٨ ؛ ٦٠ ، ١٢ ، ١٣* ، ١٤ ؛ ٦١ ، ٧ ، ١٤ ؛ ٦٤ ، ٤ ؛ ٧٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ؛ ٧٨ ، ٢ — ٤ ؛ ٨٦ ، ١٠ ؛ ٧٨ ، ٢ ، ٢١ ؛ ٩١ ، ١٠*

رسم سلبي ٨٧ ، ٤	descriptio per negationem
رواضع ٧٥ ، ٦	accidentia
مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦	complexum
مركب ٢١ ، ١٤	compositum

(س)

اسم — nomen

١٧ ، ٧ ؛ ١٨ ، ٥ ؛ ٢٨ ، ١١ ؛ ٤٧ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٤٨ ، ٥ ، ٧
١٩ ؛ ٤٩ ، ١ ، ١٠ ؛ ٥٠ ، ٩ ، ١٣* ؛ ٥١ ، ٩ ؛ ٥٧ ، ١٤ ؛ ٥٩ ،
١٧ ؛ ٦٤ ، ١* ، ٣* ، ٤ ؛ ٦٧ ، ٦ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٨ ، ٢ — ٤ ،
٦ ، ١٠ ، ١٦ ؛ ٧٢ ، ١٠ ؛ ٧٧ ، ٨ ؛ ٧٩ ، ٧ ، ٨ ؛ ٨٢ ، ١٤ ،
١٥ ؛ ٨٣ ، ٦ ؛ ٨٥ ، ١٠ ؛ ٩١ ، ١٩ ؛ ٩٥ ، ٧* ، ٩

اسم بالاشتراك ٧١ ، ٢ — nomen equivocum

باشتراك الاسم ٨٠ ، ٨ — communione nominis

اسم جامع ١٨ ، ٤ — nomen commune

اسم عام جامع ١٨ ، ٦ — nomen commune

اسم مرادف ٣٣ ، ١٥ ؛ ٤٨ ، ٦ — nomen multiplicatum

(ش)

شخص — individuum

٦١ ، ١٨ ؛ ٧٠ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ ؛ ٧١ ، ٢ — ٤ ، ٧ ، ١٢ ، ١٧ ؛
٧٢ ، ٣ ؛ ٨٣ ، ٨ ؛ ١٠٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩* ؛ ١٠٣ ، ٢ ، ٣ ؛
١٠٥ ، ٧ ، ٨ ؛ ١١١ ، ٧ ، ٨ ، ١٣

شخص — singulare

٢٩ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ؛ ٣١ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ؛ ٣٢ ، ١٩ ؛
٣٣ ، ١ ، ٢ ؛ ٣٦ ، ١٤ ؛ ٦٠ ، ١٧ ؛ ٦١ ، ١ ، ٤ ؛ ٦٢ ، ١ ؛
٦٥ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ؛ ٧٢ ، ١٤ ؛ ٧٤ ، ٩ ؛ ٨٧ ، ٥

الأشخاص — singularia

٣٢ ، ١٧ ؛ ٣٨ ، ٩ ؛ ٤٧ ، ٧ ، ٨ ؛ ٥٦ ، ٣ ، ١٠ ؛ ٦٣ ،
١ ؛ ٧٤ ، ٣ — ٦ ، ١٠ ؛ ٨٤ ، ٣* ؛ ١١١ ، ٩ ، ١١

صورة ١٨ ، ١٧	modus
تصور ١٤ ، ١ ؛ ١٥ ، ١ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ؛ ١٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٨ ؛ ١٨ ، ٣ ، ١١ ؛ ١٩ ، ٨ ؛ ٢٦ ، ١١ ، ١٦ ؛ ٣٥ ، ٥ ؛ ٥٥ ، ٥* ؛ ٦٥ ، ١٢ ، ١٧	intellectus
تصور ١٣ ، ٣	ad intelligendum
» ٢١ ، ١٢	intelligere et credere
تصور ١٧ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ؛ ١٨ ، ٤ ؛ ٢٣ ، ٨ ، ١٣ ؛ ٣٥ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ؛ ٣٦ ، ١٠ ؛ ٥٥ ، ٩ ؛ ٦٥ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٦ ، ١٩ ؛ ٦٧ ، ٢ ؛ ٦٨ ، ٨ ؛ ١٠٠ ، ١٦	intelligere
صوِّر ٢٣ ، ١٤ ؛ ٦٩ ، ٥	formari
تصورا لا قواما ١٤ ، ٥	in intellectu non in esse
قواما وتصورا ١٤ ، ٦	in esse et in intellectu

(ض)

متضادات ١٠٧ ، ٦	contraria
ضرورة ٢٢ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٢٣ ، ٣	necessitas
إضافة ٢٦ ، ٦ ؛ ٥٣ ، ١٥ ، ١٨ ؛ ٥٦ ، ٢ ، ١١	relatio
المضاف ٥١ ، ١٢ ، ١٤ ؛ ٥٣ ، ٧ ، ١١* ، ١٥ ؛ ٥٤ ، ٢ ؛ ٥٦ ، ١٠ ؛ ٥٧ ، ٦ ، ١٨ ؛ ٥٨ ، ١٨ ؛ ٦٣ ، ١٦	relativum
المضافات ٥١ ، ١٧ ؛ ٥٢ ، ١٩	relativa

(ط)

(ع)

عارض — accidens

١٥ ، ١٥ ، ١٧ ؛ ٣٥ ، ١٩ ؛ ٣٦ ، ١ ، ٤* ، ٢٠ ؛ ٣٧ ، ١ ؛
٤٦ ، ٥ ؛ ٦٦ ، ٧ ، ٨ ؛ ٦٧ ، ١* ؛ ٧٢ ، ٣ ؛ ٧٧ ، ١٩* ، ٢٠ ؛
٨١ ، ١٦ ؛ ١٠٢ ، ٢ ؛ ١٠٦ ، ١٨

عارض ١٥ ، ١٤ ؛ ٣٦ ، ١ — id quod accidit

أعراض — accidentia

٢٤ ، ٥ ؛ ٣٢ ، ١٨ ؛ ٨٧ ، ٣ ـ ٥ ؛ ٩٣ ، ٧ ؛ ١٠٢ ، ١ ،
٩ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ١٠٣ ، ٦ ؛ ١٠٦ ، ٧ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ٣ ؛
١٠٨ ، ١٦

عوارض — accidentia

٢٤ ، ٦ ؛ ٣٠ ، ٨ ، ٩ ؛ ٣٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٧٩ ، ١٤ ؛
٨٢ ، ٧ ؛ ٩٣ ، ١٠

العرضيات ٧٣ ، ٨ — accidentes

» ٥٠ ، ١١ — accidentales

عرضية — accidentalitas

١٥ ، ٦ ، ٧ ؛ ٦٤ ، ٨ ؛ ٨٢ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ٥

عرضى — accidentale

٣٣ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ؛ ٤١ ، ١٢ ؛ ٤٢ ، ٤ ، ٨ ؛ ٤٥ ، ٨ ؛ ٤٦ ،
٤ ؛ ٥٨ ، ١٢* ، ١٥ ؛ ٧٥ ، ١٤ ؛ ٨٤ ، ٨ ؛ ٨٥ ، ١٩ ، ٢٠ ؛
٨٦ ، ٢ ، ٣ ، ١٨ ؛ ٩٦ ، ١٦

عرض عام — accidens commune

٤٦ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ؛ ٥٨ ، ١٥ ؛ ٥٩ ، ١١ ، ١٩ ، ٦٥ ، ١٠ ؛
٨٣ ، ٢ ؛ ٨٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ؛ ٨٥ ، ٧ ، ١٠ ، ٢٠ ؛ ٨٦ ،
٥ ، ١٣ ، ١٤ ؛ ٨٧ ، ٦ ؛ ٩١ ، ١٦ ؛ ١١٠ ، ١٩ ؛ ١١١ ، ١٥ ؛
١١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

universalis   عام ٦٥، ١٢ — ١٤، ١٨؛ ٦٦، ٢

sensus vulgaris   التعارف العامى ٣٧، ١٢

philosophia practica   فلسفة عملية ١٢، ٧ — ١٠؛ ١٤، ١٧

intentio   معنى

١٠، ١٠؛ ١٧، ٨، ٩، ١١، ١٥؛ ٢٥، ٦؛ ٢٦، ٨*،
١٨؛ ٢٧، ٢، ٣، ٦، ٩*، ١٧؛ ٢٨، ١٤*؛ ٢٩، ١، ٧؛
٣٠، ١٧، ١٨؛ ٣١، ١، ٤، ١٧، ١٨؛ ٣٢، ٩؛ ٣٣، ١٦؛
٣٤، ٣؛ ٣٥، ١٦، ١٦*؛ ٣٧، ٤، ١٠، ١٣؛ ٣٩، ١٦؛ ٤٠،
١٢؛ ٤٢، ١٤، ١٩؛ ٤٣، ١، ٢*، ٣—٥؛ ٤٥، ١١—١٣؛
٤٧، ٣، ٥، ١٥؛ ٤٨، ٤، ٩، ١٣، ١٤؛ ٤٩، ٤؛
٥٠، ٧؛ ٥١، ٥؛ ٥٤، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٧*؛ ٥٥،
٢—٥، ٧، ٢٤؛ ٥٦، ١، ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩؛ ٥٧، ٣،
٤، ٨، ١٣، ١٨؛ ٥٨، ٦، ١٨؛ ٦٠، ٧، ٩، ١٣، ١٤؛ ٦١،
٦، ١١، ١٣*؛ ٦٣، ١٥، ١٦؛ ٦٤، ١، ٧؛ ٦٥، ١١*،
١٨*؛ ٦٧، ٥، ٦، ١٢، ١٣*؛ ٦٩، ١٣؛ ٧٠، ١٢، ١٤؛
٧١، ٥، ٨*؛ ٧٢، ١٠، ١٣*؛ ٧٩، ٤، ٦؛ ٨١، ١، ٦؛
٨٢، ١، ١٦؛ ٨٣، ٤، ١٤؛ ٨٤، ١٥؛ ٨٥، ١٥، ١٧، ١٩؛
٨٦، ١١؛ ٨٧، ١٢؛ ٩٩، ١٠، ١٢، ١٣؛ ١٠٣، ١*؛
١١٠، ٦، ٨؛ ١١١، ١١

intellectus   معنى

٢١، ٣، ٤، ٥، ٩، ١٠؛ ٢٢، ١، ١١، ١٥، ١٧؛ ٢٣،
١، ٤، ٦، ٧؛ ٢٤؛ ١٣، ١٤، ١٥، ١٦؛ ٢٥، ٤، ٨، ١٢،
١٣، ١٧؛ ٢٦، ٣، ١٠، ١٣، ١٥؛ ٢٧، ٨، ٩، ١١؛ ٢٨،
١٤؛ ٤٣، ٨؛ ٤٨، ٩؛ ٦٦، ٢

significatio   معنى ٢٥، ١٦؛ ٤٧، ١٣؛ ٦١، ٧

sensus   معنى ٤٢، ١٩؛ ٤٨، ٢

فى الأعيان ١٢ ، ١١	res quae sunt
» » ٦٥ ، ١١	sensibile
» »	in sensibilibus

٢٢ ، ٩ ؛ ٣٦ ، ١٢ ؛ ٦٥ ، ١١ ؛ ٦٧ ، ١ ؛ ٦٩ ، ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٩

فى خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤	in sensibilibus forensecis
عينا ٣٤ ، ١٥	in sensibilibus

(غ)

غير ، غيرية ٧٥ ، ١٥ — ١٨	alteratum

(ف)

فصل	differentia

١٨ ، ٤* ؛ ١٩ ، ٥ ؛ ٣٨ ، ٣ ، ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٣٩ ،
١ ؛ ٤٥ ، ١٩ ؛ ٤٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ؛ ٤٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٤٩ ،
٢ ، ٥٠ ، ٣ ؛ ٥٥ ، ١٠ ؛ ٥٨ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ٥٩ ، ٣ ؛ ٦٠ ،
١ ، ٢ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ؛ ٦١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ١٩ ؛
٦٢ ، ٢ ؛ ٦٤ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٦٥ ، ١٠ ؛ ٧٠ ، ١ ؛ ٧٢ ، ٩ ، ١٠ ،
١٤ ، ١٥ ، ١٦ ؛ ٧٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٠ ؛ ٧٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ،
١٥* ؛ ٧٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ٥ ، ١٨ ؛ ٧٦ ، ٤ ، ٧ ، ١٠ ، ١٥* ، ١٧ ،
٢١ ؛ ٧٧ ، ١ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩* ، ٢٠ ، ٢١ ؛ ٧٨ ،
٥ ، ٦ ، ١٦ ؛ ٧٩ ، ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٠ ؛ ٨٠ ، ١ ،
٣ ، ١٠ ، ١٣ ؛ ٨١ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ٨٢ ، ٧ ،
١١ ، ١٥ ؛ ٨٤ ، ٢ ؛ ٨٥ ، ١٦ ؛ ٨٦ ، ٨ ، ١٢ ؛ ٨٧ ، ١٢ ، ١٤ ،
١٥ ، ١٧ ؛ ٩١ ، ٥ ، ١١* ، ١٩ ؛ ٩٢ ، ٣ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ؛ ٩٣ ،
٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢ — ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٤ ، ١ ، ٢ ، ٤ ؛ ٩٥ ،

(ق)

(ل)

صناعة المنطق ٢٠ ، ٩ ؛ ٢٢ ، ٨ ؛ ٢٣ ، ١ ، ٧ ، ١٦ doctrina logica

مبادئ المنطق ١٠ ، ٥ principia logices

نظر ١٦ ، ١٠ speculatio

نظر ٢٢ ، ١٣ ؛ ٢٣ ، ١١ ، ١٢ consideratio

نظرى (بحث) ١٦ ، ٣ speculativus

نظرى : انظر : برهان ، فلسفة

تناقض ١٦ ، ٧ (فلأنه لا تناقض بين القولين) oppositio

تناقض ١٩ ، ١ contradictio

نوع species

١٣ ، ٣ ؛ ١٤ ، ٤ ؛ ١٦ ، ١٠ ؛ ٣٨ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ٣٩ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٧ ؛ ٤٥ ، ١٥ ؛ ٤٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩ ؛ ٤٩ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٥٠ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ؛ ٥١ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٢ ، ٢ ؛ ٥٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١١* ، ١٢* ، ١٥ ؛ ٥٤ ، ١ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ؛ ٥٥ ، ٢ ، ٣ ، ٧—٩ ، ١٤—١٧ ؛ ٥٦ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩—١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ — ١٩ ، ٢٠ ؛ ٥٧ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٤ ، ٨ ؛ ٥٨ ، ٣—٦ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٥٩ ، ٣—٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٦٠ ، ١ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٦١ ، ٢ ، ٨ ؛ ٦٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧—١٤ ؛ ٦٣ ، ٢—٦ ، ١١ ، ١٣* ، ١٥ ، ١٧ ؛ ٦٤ ، ١ ، ٥ ؛ ٦٥ ، ٧ ، ١٠ ؛ ٦٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٦٨ ، ١ ، ٥ ؛ ٧٠ ، ١ ، ٩ ، ١١ ؛ ٧١ ، ١ ، ٧ ، ١٢ ، ١٧ ؛ ٧٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ؛ ٧٤ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١١ — ١٣ ، ١٥ ؛ ٧٥ ، ٩ ؛ ٧٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٩ ؛ ٧٧ ، ١٠—١٣ ، ١٩ ، ٧٨ ، ٥ ، ٧* ، ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٧٩ ، ١ ، ٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٨٠ ، ٣—٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ؛ ٨٢ ، ١٢ ؛ ٨٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ؛ ٨٤ ، ١ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ؛ ٨٥ ، ١ ، ٣ ، ٧ ، ١٦ ؛ ٨٦ ، ٨ ؛ ٨٧ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٩٢ ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٩٣ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ؛ ٩٦ ، ١٩ ؛ ٩٧ ،

(هـ)

من طريق ماهو	in quid
٦١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧* ، ١٨ ؛ ٩٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥؛ ٩٤، ٥ ؛ ٩٥ ، ١٦ ؛ ١٠٣ ، ١٣	
من طريق ماهو ١٠٣ ، ٦	ad quid est
» » » ٦٦ ، ١١	ad interrogationem factam pes quid
» » » ٩٢ ، ١٦	ad interrogationem per quid
من طريق أى شىء هو ١٠٣ ، ١٤	in quale quid
أى شىء ٤٤ ، ١٤ ؛ ٥٨ ، ١٣ ، ١٥	quale quid
» » ٤٦ ، ٢	quale est
أى ما هو ٤٦ ، ٣	quale quid est
فى جواب أى شىء هو	praedicatur in quale quid
٥٨ ، ١٦ ؛ ٦٧ ، ٩ ، ١٣ ؛ ٧٦ ، ٢٠ ؛ ٧٧ ، ١٣ ؛ ٧٨ ، ١ ؛ ٨٠ ، ١٤ ؛ ٨٣ ، ٩	
فى جواب أيما هو	p. in quale quid
٧٦ ، ١٠ ؛ ٩٤ ، ١٦ ، ١٩ ؛ ٩٥ ، ١٣	
ماهية ١١ ، ١٧	quidditas
» ١٥ ، ١ ، ٢ ؛ ٢٢ ، ١٠ ؛ ٢٩ ، ٢ ؛ ٧٢ ، ١	essentia
» ٢٨ ، ١٣	substantia(essentia)
» ٣١ ، ٧	substantia
ماهية	esse
٣٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ؛ ٣٤ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩* ، ١١ ، ١٣ ،	

١٤ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ٣٥ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٣٦ ، ٥ ، ٦ ؛ ٣٧ ، ٧* ، ٨ ؛ ٣٨ ، ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٣ ، ١٤ ؛ ٣٩ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٧ ؛ ٤٠ ، ٢ ؛ ٤١ ، ٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٤٢ ، ٢ ، ٦ ، ٩ ؛ ٤٤ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١١ ؛ ٤٥ ، ٥ ؛ ٤٦ ، ١ ، ٧ ؛ ٤٨ ، ٣ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ؛ ٤٩ ، ١٦ ؛ ٥١ ، ١٣ ؛ ٥٣ ، ١٠ ، ١٢* ، ١٣* ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠* ؛ ٥٥ ، ١* ؛ ٥٦ ، ٨ ، ١٠ ؛ ٨٠ ، ١٦ ؛ ٩٤ ، ١٧ ؛ ٩٥ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ٩٦ ، ١ ، ٢ ؛ ٩٨ ، ١١ ؛ ١٠٥ ، ٨ ؛ ١٠٨ ، ١٥ ؛ ١١٠ ، ١١ ، ١٣

ماهية ٣١ ، ٤ ، ٥ ؛ ٣٣ ، ٣	esse rei
» ٣٠ ، ١٨	quid est esse rei
» ٣٠ ، ١٠ ، ١٥ ؛ ٤٤ ، ١٠ ، ١٧ ؛ ٤٥ ، ١١	quid
» ٢٩ ، ١٢	id quod est
» ٤٥ ، ٤	esse in substantiale
المـاهية الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١٢	esse substantiale commune
بالمـاهية ٣٨ ، ١٠	essentialiter
ماهية خاصة ٤٤ ، ١٩ ؛ ٤٥ ، ١٢	esse speciale
ماهية مشتركة ٤٤ ، ٧ ، ١٢ ؛ ٤٥ ، ٣ ، ١٢	esse commune

(هـ)

هوية ١٣ ، ٥ ، ٧	identitas

(و)

صحة التوهم ٢٨ ، ٤	in vera opinione
وجودا وتوهما ١٠٨ ، ١٨	in esse intellecto
توهم ١٣ ، ١٧	intelligatur
توهم ٣١ ، ١٨ ؛ ٣٢ ، ١	putabitur
توهم ٣٦ ، ٩ ، ١٢	opinari

(ى)

يقين } انظر : تصديق
يقارب اليقين }

تم طبع هذا الكتاب فى يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية
حسن على كليوه

المطبعة الأميرية ٢١٣٧-١٩٥٠-١٥٠٠